INTERNATIONAL IDEA
INSTITUTE FOR DEMOCRACY AND ELECTORAL ASSISTANCE

دليل منهجي
لإدمـــاج منظـور
النوع الاجتماعـي
فـــي مراقبة
العملية الانتخابية

دليل منهجي لإدماج منظور النوع الإجتماعي في مراقبة العملية الانتخابية

تأليف: منية بلعربي

الإشراف والتنسيق والمتابعة: آمنة زغندة / حمزة عمر / شريف علاء

المراجعة والتدقيق: هشام كحيل، المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية-فلسطين ورئيس المكتب التنفيذي للمنظمة العربية للإدارات الانتخابية. / حسن أغماري، مدير الانتخابات بوزارة الداخلية بالمملكة المغربية

التصميم والإخراج الفني: خليل قدورة

المراجعة والتدقيق اللغوي: تحسين زيونة

دليل منهجي

لإدمـــاج منظـور

النوع الاجتماعـي

فـــي مراقبة

العملية الانتخابية

© International IDEA 2019

A Methodological Guide on electoral observation from gender perspective

دليل منهجي لإدماج منظور النوع الإجتماعي في مر اقبة العملية الانتخابية

العمليات الانتخابية

©المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2019

International IDEA
Strömsborg, SE-103 34
Stockholm, Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int, website: www.idea.int

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة برخصة المشاع الإبداعي (CCI) - سمة المشاع الإبداعي - رخصة غير تجارية - رخصة المشاركة بالمثل (3.0). يجوز نسخ المنشور وتوزيعه وبثه أو تعديله وتهيئته بشرط استخدامه لأغراض غير تجارية فقط. وأن ينسب المنشور على الوجه الصحيح وأن يتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات حول رخصة المشاع الإبداعي (CCI)، انظر الموقع:

"https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/deed.ar"

لا تمثل منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أية مصالح قومية أو سياسية أيا كانت. ولا تعكس الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة آراء المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الأعضاء في هيئتها العامة.

ISBN :
978-91-7671-246-7 (Print)
978-91-7671-247-4 (PDF)

DOI: <https://doi.org/10.31752/idea.2019.18>

تصديـر

وضعت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات دليلا إقليميا لمراقبة العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية من حيث جودة مضمونه وبنائه على منهجية علمية ومعايير واستبيانات موضوعية وشاملة لكل جوانب العملية الانتخابية.

يوفر هذا الدليل منهجية تمكّن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال المراقبة الانتخابية في المنطقة العربية من إصدار تقاريرها بطريقة مبنية على منهج علمي بعيدة عن التحاليل والانطباعات الشخصية أو غير الموضوعية.

فضلا عن الأهمية البيداغوجية (التعليمية) للدليل، يمكن اعتباره أداة لمناصرة تمكين المرأة في المجال الانتخابي حيث أن الدليل يمنح أدوات قياس ورصد مدى حضور المرأة في كامل مراحل العملية الانتخابية ومن مختلف المواقع ليس فقط بطريقة كمية ولكن أيضا بطريقة كيفية. فبالرغم من تعدّد مبادرات الإصلاح الانتخابي وانعكاسها الإيجابي على حضور المرأة العربية منذ عام 2011 ، إلا أنّ تواجد المرأة في مناصب قيادية في العملية الانتخابية يبقى دون المأمول .

لذلك يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال المراقبة مواءمة نشاطها لهذا الهدف والإلتزام برصد مدى استيعاب العملية الانتخابية والأطراف الفاعلة فيها والتشريعات المنظمة لها لقضايا النوع الاجتماعي. ومما لا شك فيه أن جهود المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والفريق الذي عمل على هذا الإصدار سيسهم في دعم قدرات فرق المراقبة الانتخابية في اتباع منهجية موضوعية ثم من حيث التزامها بقضية تمكين المرأة. إنّ صدور تقارير مراقبين بناء على هذه المنهجية من شأنه أن يلفت الانتباه إلى الجوانب الانتخابية التي تحتاج التركيز عليها في مبادرات الاصلاح الانتخابي في المنطقة.

بدرية البلبيسي
الأمينة العامة السابقة
للمنظمة العربية للإدارات الانتخابية

تقديم

رؤية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هي عالم تكون فيه العمليات الديمقراطية، والأطراف الفاعلة والمؤسسات شاملة للجميع، وخاضعة للمساءلة، وقادرة على تقديم التنمية المستدامة للجميع. ولكن لا يمكن تحقيق هذه الرؤية دون تحقيق المساواة بين الجنسين. ولذلك فإن قضايا النوع الاجتماعي في صميم استراتيجية المؤسسة للفترة 2018-2022، كما أنها عامل مشترك في جميع أعمالنا، ومنها العمليات الانتخابية.

تواجه النساء العديد من التحديات والعقبات في العمليات الانتخابية، ليس فقط كمترشحات، ولكن أيضًا كناخبات وعضوات في الإدارة الانتخابية. هذه العقبات، بما في ذلك الأطر القانونية والقوالب النمطية الجنسانية والعنف وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، تؤثر بلا شك على فرص المرأة في تحقيق تمثيل عادل ومنصف. ولذا فإنه من الضروري مراقبة جميع جوانب العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي.

الهدف من هذا الإصدار هو أن يتم استخدامه كدليل حول كيفية إدماج منظور النوع الاجتماعي في المراقبة الانتخابية خلال الدورة الانتخابية. وقد تم تأليف هذا الدليل باللغة العربية لسد فجوة معرفية في هذا المجال، وأيضًا لمراعاة خصائص السياق الإقليمي. تم تصميم هذا الدليل ليكون أداة مراقبة انتخابية إقليمية في البلدان الناطقة باللغة العربية لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات المراقبة التي تعمل على تشجيع زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية ، سواء كان ذلك من خلال بعثات مراقبة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

شريف علاء
مدير البرامج
شمال أفريقيا وغرب آسيا
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

أديبايو أولوكوشي
المدير الإقليمي لبرنامج
أفريقيا وغرب آسيا
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المحتويات

مقدمة	10
فكرة الدليل وأهدافه	10
منهجية الدليل	10
المفاهيم	11
المراجع	14
جزء تمهيدي	16
القسم الأوّل : المبادئ المضمنة في المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية	16
القسم الثاني : معايير الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي	18
الشمولية	18
الشفافية	19
التنافسية	19
المساءلة	20
المراجع	21
الجـــزء الأوّل: الأعمال التحضيرية لبعثة المراقبة	24
القسم الأوّل : تشكيل بعثة المراقبة	24
1. أصناف بعثات المراقبة	24
2. الوظائف الأساسية لعملية المراقبة	26
القسم الثاني : اعتماد المراقبين وتدريبهم	26
1. إختيار فريق المراقبين الميدانيين	28
2. الاعتماد	28
3. التدريب	29
4. توزيع المراقبين	31
المراجع	33
الجـــزء الثاني : رصد السياق العام لمرحلة ما قبل الانتخابات	36
القسم الأول : الآليات والمصادر	36
القسم الثاني : المعطيات الأولية لعملية المراقبة	37
المحور الأول: الإطار القانوني والالتزامات الدولية	37
المؤشر عدد 1 : مدى انخراط الدولة في المعاهدات الدولية الضامنة لحقوق المرأة	37
المؤشر عدد 2 : مدى تكريس الدستور والتشريع لمسألة المساواة بين الجنسين ومدى نجاعة الآليات المعتمدة لتفعيلها	38
المؤشر عدد 3 : مدى مساهمة النظام الانتخابي في تحقيق تمثيلية مناسبة للمرأة	39

المحور الثاني: السياق السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي	40
المؤشر عدد 1 : مدى انخراط المرأة في النظام الحزبي	41
المؤشر عدد 2 : مدى انخراط المرأة في النظام الجمعياتي	42
المؤشر عدد 3 : مدى تلاؤم السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي مع تكريس المشاركة السياسية للمرأة	43
المراجع	44
الجـــزء الثالث : المراقبة الميدانية للعملية الانتخابية	**48**
القسم الأوّل : تمثيلية المرأة صلب الهيكل المنظم للانتخابات	48
القسم الثاني : الأنشطة المتعلقة بالانتخابات من منظور النوع الاجتماعي	50
تسجيل الناخبين	50
الترشح	52
الحملة الانتخابية	55
الاقتراع وتجميع النتائج والإعلان عنها	57
النزاع الانتخابي	59
المراجع	61
الجـــزء الرابع : صياغة التقرير والتوصيات	**66**
القسم الأوّل : منهجية تجميع المعطيات وتحليلها	66
المجال 1 : الإدارة الانتخابية	70
المجال 2 : التوعية الانتخابية وإعلام الناخبين	72
المجال 3 : تسجيل الناخبين	74
المجال 4 : تسجيل المرشحين	77
المجال 5 : الحملة الانتخابية	80
المجال 6 : الاقتراع وتجميع النتائج والإعلان عنها	84
المجال 7 : النزاع الانتخابي	88
القسم الثاني : منهجية صياغة التقرير النهائي والتوصيات	90
1. منهجية التقرير	90
2. عناصر التقرير	91
3. منهجية صياغة التوصيات	93
حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات	98

مقدمة

فكرة الدليل وأهدافه

نشأت فكرة هذا الدليل بالتزامن مع تنامي الاهتمام بموضوع المشاركة السياسية للمرأة في عديد من البلدان العربية والإفريقية وخاصة منها تلك التي شهدت تنظيم انتخابات ديمقراطية إثر صراعات أو أزمات سياسية أو خلال فترة انتقال ديمقراطي.

وتبين التقارير والاحصائيات الدولية أن تعزيز مشاركة المرأة المتساوية في العمليات الانتخابية وخاصة في سياق بناء الديمقراطية لا يزال دون المأمول، إذ لم يبلغ حضورها في المجالس التشريعية لعديد البلدان «الكتلة الحرجة» التي قدّرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة 30 بالمئة وعرّفها بكونها النسبة التي تمكّن النساء كمجموعة من ممارسة تأثير ملموس في الهيئات التشريعية، ممّا يشكّل عقبة أمام التنمية العادلة في عديد المجتمعات وخاصة في بعض البلدان العربية والافريقية.

في هذا الإطار، إهتم عدد من المنظمات الناشطة في المجال الانتخابي خلال السنوات الأخيرة برصد العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي في هذه البلدان، وأصدرت بعض منظمات المجتمع المدني تقارير لهذا الغرض. وقد ارتأت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) المساهمة في دعم هذا النوع المتخصص من التقارير من خلال مدّ المنظمات الناشطة في مجال مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي بمنهجية موحدة لعملها، حيث لوحظ عدم وجود دليل منهجي أو وثيقة مرجعية على المستوى الإقليمي العربي والإفريقي على غرار ما هو متوفر في السياق الأوروبي والأمريكي.

منهجية الدليل

يقترح هذا الدليل منهجية عمل متكاملة مؤسسة على المعايير الدولية وأهم الممارسات الفضلى لتمكين المنظمات والجمعيات المعنية وجميع المهتمين بالعملية الانتخابية من خبراء

ومهنيين ومتخصصين من العاملين في مجال رصد مشاركة المرأة في المسار الانتخابي سواء كانت ناخبة أو مرشحة أو عاملة بالإدارة الانتخابية أو مراقبة للعملية الانتخابية.

وتعتمد منهجية الدليل الآليات التالية:

- اعتماد الترتيب الزمني للمراحل التي يجب اتباعها من قبل بعثات المراقبة انطلاقا من تكوين البعثة والقيام بأعمال الرصد الأولية، مرورا بعملية المراقبة الميدانية وتجميع المعطيات، وصولا إلى عملية التقييم وصياغة التقارير والتوصيات.

- تغليب الجانب التطبيقي والعملي على التحليل النظري من خلال توفير جذاذات (جداول) توجيهية مقسمة إلى محاور تتضمّن مؤشرات معيارية مشفوعة بمجموعة من الأسئلة الإرشادية لتيسير عمل بعثات المراقبة في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

- اقتراح منهجية لتجميع المعطيات وتحليلها وتقييمها وصياغة التقارير والتوصيات.

وقد تمّ الحرص على إدراج جزء تمهيدي حول المرجعية النظرية للدليل تتعلق بأهم النصوص والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وبمبادئ ومعايير الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي، حتى يكون هذا الدليل مرجعا متكاملا للمهتمين بالشأن الانتخابي وبدعم حقوق المرأة في المشاركة في العملية الانتخابية.

المفاهيم

تمّ اختيار بعض المصطلحات الرئيسية للتعريف بها على معنى هذا الدليل، والتي قد تكون لها مرادفات عديدة تختلف بحسب السياق الذي تدرج فيه أو مجال الاستعمال.

الرصد / المراقبة

يستعمل المصطلحان للتدليل على عملية جمع المعلومات والمعطيات حول سير العملية الانتخابية من قبل منظمات دولية أو محلية محايدة دون أي تدخل أو توجيه بهدف تقييم مدى امتثالها وتطابقها مع التشريع المحلي والمعايير الدولية. وقد تمّ اعتماد مصطلح «المراقبة» للتدليل على عملية متابعة العملية الانتخابية عموما، و يستعمل الدليل حسب السياق عبارة «الرصد» عند تقييم مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

المساواة بين الجنسين

تعني المساواة بين الجنسين أن جميع البشر سواسية في الحقوق والواجبات وأنهم أحرار في تنمية قدراتهم الشخصية وتحديد خياراتهم دون قيود خاضعة للقوالب النمطية التي تغذيها المجتمعات، ممّا يقتضي الإنصاف والعدالة في توزيع المسؤوليات والفوائد بين المرأة والرجل واتخاذ تدابير إيجابية لتحقيق فرص متكافئة للجنسين في مختلف المجالات. وتعني المساواة بين الجنسين في الانتخابات توفير فرص متكافئة للمرأة والرجل للمشاركة العادلة في مختلف مراحل العملية الانتخابية واتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العراقيل والعوائق التي تحول دون تحقيقها.

النوع الاجتماعي (الجندر)/ منظور النوع الاجتماعي (المنظور الجنساني)

يعتبر «النوع الاجتماعي» (أو «الجندر») من المصطلحات الرئيسية في هذا الدليل باعتباره يشير إلى المكانة التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة في جميع مراحل حياتهما ويتم بناءً على هذه البنية الاجتماعية للنوع الاجتماعي توزيع الأدوار والمهام والمسؤوليات. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللّامساواة في النفوذ والاستفادة من الفرص والموارد، وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالمعطيات التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.

أمّا «منظور النوع الاجتماعي» (أو «منظور المساواة بين الجنسين» وفق التسمية التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وهي العبارة التي سيتم استعمالها في هذا الدليل، فتعني تحليل البرامج والسياسات عموما من جهة معالجتها لمسألة الفروق وعدم المساواة التي يغذيها المجتمع بين المرأة والرجل، ويُقصد بها في هذا الدليل، مختلف البرامج والتدابير والإجراءات التي يتمّ اتخاذها لمعالجة مسألة إشراك المرأة في العملية الانتخابية بمختلف جوانبها وتقييم آثارها.

العملية الانتخابية/ الدورة الانتخابية

يعتبر المصطلحان مترادفين في مدلولهما النظري، حيث يشيران إلى مختلف مراحل العملية الانتخابية رغم استعمالهما عادة في سياقات مختلفة. إذ أن للدورة الانتخابية مدلول بيداغوجي يستعمل كوسيلة تدريب لفهم الطبيعة الدورية للانتخابات، حيث يتم بمقتضاها تقسيم العملية الانتخابية إلى ثلاثة فترات يتم خلالها تأمين مجموعة من الأنشطة: فترة ما قبل الانتخابات وفترة الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات. أمّا مصطلح «العملية الانتخابية» والذي سيتم اعتماده في هذا الدليل، فهو الأكثر شيوعا لدى المراقبين والمختصين في الشأن

الانتخابي، ويشير إلى جميع المراحل والأنشطة المرتبطة بالعملية الانتخابية والتي يختلف مدلولها ومداها من نظام إلى آخر.

الشكل 1 الدورة الإنتخابية

المراجـــع

Democracy and Gender Equality: The Role of the UN
Massimo Tommasoli
Discussion Paper September
United Nations- International IDEA, 2016
الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة

A framework for developing internal gender policies for electoral management bodies
Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu
International IDEA, 2016

Focus genre sur l'observation des élections
Rapport final par Gender Concerns International/ ATDH/AFTURD/GEM Mission
Tunisie, 2014

Mission d'observation des élections basée sur l'approche genre- Tunisie 2014- Élections législatives et présidentielles 26 octobre, 23 novembre et 21 décembre 2014 - Rapport final
Gender Concerns International/ ATDH/AFTURD/GEM Mission
Tunisie, 2014

Political Parties in Africa through a Gender Lens
Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu
International IDEA , 2013

Atlas of Electoral Gender Quotas
Contributors: Drude Dahlerup- Zeina Hilal -Nana Kalandadze
-Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu
Inter-Parliamentary Union (IPU)
Stockholm University
International IDEA, 2013
أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي

Overcoming Political Exclusion Strategies for marginalized groups to successfully engage in political decision-making
Jenny Hedström -Julian Smith
IDEA, 2013
نحو التغلب على الإقصاء السياسي: استراتيجيات لمشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي

Manual for incorporating a gender perspective into OAS Electoral Observation missions
Betilde Muñoz-Pogossian
Organization of American States (OAS) - IDEA , 2013

Handbook for monitoring women's participation in elections
OSCE/ Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR) , 2012
دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات

الدليل الإرشادي لإدماج النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية
نظرة للدراسات النسوية، القاهرة ، 2010

جزء تمهيـدي
مرجعية الدليل

تخضع مراقبة العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي إلى مرجعية تتقيّد بها في عملها وتتخذها مقياسا في تقييمها للانتخابات. وتتمثل هذه المرجعية بالخصوص فيما يلي:

- المبادئ المضمنة في النصوص الدولية الملزمة كالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الضامنة للحق في المشاركة السياسية والمكرسة لمبدأ المساواة بين الجنسين، أو في النصوص الأقل إلزامية أو المرنة (soft law) على غرار مدونات السلوك الدولية،

- معايير الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي المستقاة من الممارسات الفضلى المتعارف عليها والتي تؤثر بصفة مباشرة في منهجية مراقبة العملية الانتخابية وفي استخلاص نتائجها.

القسم الأوّل:المبادئ المضمنة في المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية

تتضمّن أغلب النصوص والمواثيق الدولية والإقليمية جملة من المبادئ والحقوق التي تضمن المساواة بين الجنسين وتكرّس الحق في المشاركة السياسية للجميع دون تمييز، كما يبيّنه الجدول التالي:

أهم النصوص والمواثيق الدولية	المبادئ أو الحقوق المحمية	الأحكام المعنية
ميثاق الأمم المتحدة- 1945	المساواة	المادة الأولى (الفقرة 3)
	عدم التمييز بين الرجال والنساء	
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- 1948	المساواة في الكرامة والحقوق	المواد 1 و7 و16 و23
	عدم التمييز	المادتان 2 و7
	المشاركة السياسية	المادة 21-1
اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة- 1952	المساواة	المواد 1 و2 و3
	عدم التمييز	المواد 1 و2 و3
	المشاركة السياسية	المواد 1 و2 و3

اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة- 1957	عدم التمييز	التوطئة
العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية- 1966	المساواة	المادتان 3 و26
	عدم التمييز	المواد 2 و25 و26
	المشاركة السياسية	المادة 25
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- 1966	المساواة	المادتان 3 و7
	عدم التمييز	المادتان 2 و-7أ
إعلان القضاء على التمييز ضدّ المرأة- 1967	المساواة	المادة 2
	المشاركة السياسية	المادة 4
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)- 1979	المساواة	المادة 2 إلى 15
	عدم التمييز	المواد 1 و2 و16
	المشاركة السياسية	المادة 7
إعلان ومنهاج عمل بيجين- 1995	عدم التمييز	الفقرة 281
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية- 1998	منع الاضطهاد لأسباب متعلقة بنوع الجنس (المرأة والرجل)	المادة 7
البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو- 1999	المساواة	التوطئة
مدونة حسن السلوك في مجال الانتخابات للجنة البندقية- 2002	المساواة	المادة 2-5
	المشاركة السياسية	المادة 2-4
مدونة حسن السلوك في مجال الأحزاب السياسية للجنة البندقية- 2002	المساواة	الفقرة 37
	عدم التمييز	الفقرة 141
	المشاركة السياسية	الفقرات 131 و142 و148 و149 و151

أهم النصوص والمواثيق الإقليمية (الافريقية/العربية)	المبادئ أو الحقوق المحمية	الأحكام المعنية
الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان 1981	عدم التمييز	المادة 18
بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو) - 2003	المساواة	المادة -1أ
	عدم التمييز	المادتان 1 و8
	المشاركة السياسية	المادة 9
الميثاق العربي لحقوق الإنسان - 2004	المساواة	المواد 3-2 و 3-3 و12
	عدم التمييز	المادة 3-1
	المشاركة السياسية	المادة 24
الميثاق الإفريقي للانتخابات والديمقراطية والحكم - 2007	المشاركة السياسية	المادتان 2-10 و3-7
	المساواة	المواد 2-11 و3-6 و10-3
	عدم التمييز	المادة 8

القسم الثاني: معايير الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي

تعتبر المعايير الدولية في المجال الانتخابي المرجع المعتمد للتقييم النوعي للانتخابات واستخلاص نقاط القوة والضعف في تنظيم العملية الانتخابية وإكساء مراقبة الانتخابات الصبغة الموضوعية.

ورغم غياب مرجع قانوني ملزم يحدّد قائمة متفق عليها دوليا في معايير الانتخابات الديمقراطية، فإنه هناك توافق على أن تلك المعايير تشمل الاقتراع العام والسري والتعبير الحر للناخبين عن إرادتهم ودورية الانتخابات ونزاهتها وغيرها من المسائل والحقوق ذات البعد السياسي. إلّا أنه عند تناول المسألة من منظور النوع الاجتماعي، فإن تحديد هذه المعايير يخضع لمدى تأثيرها على المشاركة المتساوية للجنسين في العملية الانتخابية. ومن هذا المنطلق، هناك أربعة معايير أساسية تتسم بترابطها وتأثيرها المباشر على تقييم الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي، وهي: الشمولية والشفافية والتنافسية والمساءلة.

الشمولية | الانعكاس على العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي

تقتضي الشمولية أن تتاح الظروف الملائمة والمتساوية لجميع الفئات للمشاركة الفعلية في العملية الانتخابية من خلال ممارسة حق الاقتراع والترشح بصفة عادلة ودون تمييز.

وتستدعي مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي النظر في مدى تحقق معيار الشمولية من خلال:

- الإجراءات والسياسات المتخذة من الإدارة الانتخابية لتكريس المساواة الكاملة والفعلية بين المرأة والرجل في ممارسة حق الاقتراع والترشح، وخاصة منها المتعلقة بالتوعية وإعلام الناخبين؛
- مدى إتاحة شروط وإجراءات الاقتراع ونظام الترشح لكلا الجنسين ونجاعة التدابير المتخذة للقضاء على جميع الحواجز والعراقيل المرتبطة بالنوع الاجتماعي لممارسة هذه الحقوق؛
- مدى سهولة الوصول إلى مكاتب التسجيل ومكاتب الاقتراع لكلا الجنسين؛ و
- مدى إدماج منظور النوع الاجتماعي وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في إدارة الانتخابات (العضوية في هيئاتها أو مجالسها، الأطر التنظيمية وتوزيع الصلاحيات، الحصول على الوظائف والمناصب والامتيازات).

الشفافية | الانعكاس على العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي

تقتضي الشفافية أن يتمّ ترجمة اختيارات الناخبين بكل أمانة ومصداقية وأن يتمّ تمكينهم من جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالعملية الانتخابية لدعم ثقتهم فيها وفي القائمين عليها.

وتستدعي مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي النظر في مدى تحقق معيار الشفافية من خلال:

- التأكد من توفر الحياد لدى القائمين على تنظيم العملية الانتخابية من خلال شفافية طريقة التعيين أو الانتخاب وطريقة اتخاذ القرارات داخل الإدارة الانتخابية؛
- النظر في مدى تأثير القواعد والإجراءات المعتمدة في العملية الانتخابية وخاصة في الاقتراع وجمع النتائج على التعبير الشفاف عن إرادة الناخبين والناخبات دون تمييز؛
- تقييم مدى وضوح الإجراءات والتعريف بها ونشر كل المعلومات والمعطيات والإحصائيات حول العملية الانتخابية وإتاحتها لكلا للجنسين دون تمييز وتيسير النفاذ إليها بصفة مستمرة؛
- ضمان حرية وسرية الاقتراع لكلا الجنسين وغياب مظاهر العنف الانتخابي ضد النساء أو التحيز لأحد الجنسين أو الغش الانتخابي وشراء الأصوات؛ و
- فتح المسار الانتخابي للمراقبة من قبل المراقبين المحليين والدوليين وممثلي المرشحين دون تمييز أو قيود غير معقولة.

التنافسية | الانعكاس على العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي

تعتبر الانتخابات تنافسية عندما تتوفر في السباق الانتخابي فرص متكافئة ومنصفة للمترشحين من الجنسين للتنافس النزيه للفوز بالانتخابات، وتتاح لهم نفس ظروف الترشح والقيام بحملاتهم والتواصل مع ناخبيهم على قدم المساواة.

وتستدعي مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي النظر في مدى تحقق معيار التنافسية من خلال:

- تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في القواعد والممارسات والإجراءات التي تحكم الترشح والتنافس بين المترشحين والمترشحات دون تمييز؛
- توفير المعاملة المتساوية للمرشحين والمرشحات في تخصيص الموارد وتأمين ظروف ملائمة للقيام بالحملة الانتخابية وتوفير تغطية إعلامية متوازنة ومنصفة؛ و
- اعتماد نظام الترشح والتمويل والنظام الانتخابي والحزبي آليات وإجراءات تهدف إلى تحقيق التمثيل العادل للنساء والرجال في العملية الانتخابية.

المساءلة | الانعكاس على العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي

تمكّن إتاحة آليات المساءلة للناخبين والمرشحين من دعم ثقتهم في العملية الانتخابية وفي مصداقيتها، حيث يتمّ تمكين الناخبين والمرشحين من مساءلة المشرفين على العملية الانتخابية ومن وسائل انتصاف فعالة للتّأكد من مصداقية العملية الانتخابية ومدى احترام الإجراءات والتدابير المتخذة للقانون .

وتستدعي مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي النظر في مدى تحقق معيار المساءلة من خلال:

- طريقة تعامل الإدارة الانتخابية مع نظام الشكاوى والاعتراضات المقدمة من الناخبين والمترشحين من كلا الجنسين أثناء مختلف مراحل العملية الانتخابية؛
- وجود سبل انتصاف فعالة ضدّ انتهاكات حقوق الناخبين والمرشحين من الجنسين، والتعامل المنصف للقضاء مع المتقاضين من كلا الجنسين؛ و
- سرعة ونجاعة الإجراءات المتخذة لمعالجة الإخلالات والانتهاكات التي تمس الحقوق الانتخابية لكلا الجنسين على قدم المساواة.

المراجـــع

Recueil des normes internationales pour les élections
Election Observation and Democratic Support (EODS)
Luxembourg- Office des publications de l'Union européenne, 2016

International obligations for elections- Guidelines for legal frameworks
Martina Garbuglia- Ron Gould
International IDEA, 2014

Promoting legal frameworks for democratic elections
An NDI Guide for Developing Election Laws and Law Commentaries
Patrick Merloe
National Democratic institute for international affairs (NDI) , 2008

تعزيز الأطر القانونية لانتخابات ديمقراطية

1

الأعمال التحضيرية لبعثة المراقبة

الجـــزء الأوّل

الأعمال التحضيرية لبعثة المراقبة

القسم الأوّل : تشكيل بعثة المراقبة

يعتبر تشكيل بعثة المراقبة من المسائل الجوهرية التي يتوجب إيلاءها العناية اللازمة، ويتسم ببعض الخصوصية فيما يتعلق ببعثات المراقبة من منظور النوع الاجتماعي، لكنه لا يختلف مهما كان صنف بعثة المراقبة أو منهجية العمل المعتمدة.

1. أصناف بعثات المراقبة

تتعدّد أصناف بعثات المراقبة وتختلف حسب طبيعة المنظمة والمدى الزمني لعملها والمنهجية المعتمدة.

من حيث طبيعة المنظمة

هناك صنفان أساسيان وفق هذا المعيار: البعثات الدولية، والفرق المحلية أو الوطنية. ورغم الفوارق بين الصنفين من حيث الشكل، فإنهما يخضعان عموما لنفس القواعد والمبادئ المتفق عليها دوليا في مجال مراقبة الانتخابات.

بعثات المراقبة الدولية

هي البعثات التي تدعمها أو تشرف عليها منظمة دولية أو إقليمية تكون الدولة موضوع المراقبة في الغالب عضوا فيها أو مرتبطة معها بالتزامات دولية، ويندرج هذا الصنف من المراقبة ضمن رصد مدى وفاء الدولة بالتزاماتها المتعلقة بدعم الديمقراطية وتكريس الحقوق السياسية لمواطنيها، لذلك تحظى تقاريرها عادة بالاهتمام الدولي والمحلي.

فرق المراقبة المحلية

هي فرق تشرف عليها منظمات أو جمعيات محلية تنشط في المجال الانتخابي أو في مجال المواطنة وحقوق الإنسان، وتتميّز هذه الفرق بالقرب وسهولة النفاذ إلى المعطيات والتصاقها بالسياق الذي تنظم فيه الانتخابات مما يخول لها التعمق أكثر في المسائل التي يجب رصدها وملاحظتها ومعرفة النقائص شرط الالتزام بالحيادية والمهنية وتمكّنها من الأدوات والمنهجية اللازمة.

من حيث المدى الزمني

تنقسم بعثات المراقبة وفق المعيار الزمني إلى صنفين: المراقبة طويلة المدى والمراقبة قصيرة المدى. وقد تختار منظمات المراقبة أحد الصنفين لعدة اعتبارات من بينها:

- تقدير الاحتياجات والتمويلات المرصودة،
- تحديد الأهداف والغايات المراد تحقيقها من خلال بعثة المراقبة،
- تقييم حجم المهمة ومدى تشعبها وفق السياق الذي تجري فيه الانتخابات.

المراقبة طويلة المدى

تتميّز بمداها الزمني الذي يغطي كامل العملية الانتخابية بما في ذلك مرحلة ما قبل الانتخابات. وتعتمد على تواجد بعثة المراقبة على الميدان قبل عدة أشهر من يوم الاقتراع. وهي تتكون عادة من فريق أساسي من الخبراء والمحللين المختصين وفريق من المراقبين الميدانيين. وتكون تقاريرها أكثر دقة وتفصيلا ومدعمة بمعطيات واقعية وموضوعية وتوصيات تهم مختلف مراحل العملية الانتخابية.

المراقبة قصيرة المدى

تغطي المراقبة قصيرة المدى أساسا عمليتي الاقتراع وفرز الأصوات، وتتواجد بعثة المراقبة في غالب الأحيان على الميدان قبل عدة أيام من تاريخ الاقتراع. ويتمّ استغلال هذه المدة لتشكيل فرق المراقبين قصيري الأمد والتعرف على السياق الذي تدور فيه الانتخابات وزيارة مواقع مكاتب الاقتراع. وتركز التقارير على سير عملية الاقتراع والفرز والمناخ العام الذي تدور فيه الانتخابات، لكن قد تتضمّن معطيات حول كامل المسار الانتخابي يتمّ تجميعها من مختلف المصادر الرسمية أثناء فترة المراقبة.

من حيث منهجية العمل

يمكن لبعثات المراقبة، حسب طبيعة نشاط المنظمة أو الجمعية أو الجهة المبادرة بإرسال بعثة المراقبة، اختيار منهجية المراقبة العامة للمسار الانتخابي مع إدماج منظور النوع الاجتماعي في عملها، أو منهجية المراقبة المتخصصة في رصد مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

المراقبة العامة للانتخابات

تختص فرق مراقبة الانتخابات برصد ومراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية من حيث الالتزام بالتشريع المحلي وبمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة بما يتوافق مع المعاهدات المصادق عليها والممارسات الفضلى في المجال الانتخابي. ويمكن أن تخصص هذه الفرق حيزا من عملية الرّصد لمشاركة الفئات المهمشة كالشباب والمرأة والأقليات في بعض الأنظمة. وينعكس ذلك عادة في بعض التوصيات التي تدرجها في تقاريرها، والتي يعوزها في الغالب التحليل المعمّق لأسباب التهميش أو انعدام المساواة أو الآليات العملية التي يتجه اعتمادها على المدى المتوسط أو البعيد.

المراقبة المتخصصة
لمشاركة المرأة في الانتخابات

تعمل البعثات المتخصصة في مراقبة العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي بالأساس على رصد وتحليل كافة المعطيات والبيانات المؤثرة على مشاركة المرأة في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة أو عاملة بالإدارة الانتخابية. وتحلّل البيئة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والعوامل المؤثرة في توفير فرص متكافئة للجنسين للمشاركة في العملية الانتخابية. وهو ما يستوجب أيضا إلمام أعضائها بجميع القواعد المرتبطة بمراقبة الانتخابات بشكل عام وبالنوع الاجتماعي بشكل خاص.

2. الوظائف الأساسية لعملية المراقبة

لا تختلف تركيبة بعثة المراقبة سواء كانت دولية أو محلية، ومهما كانت منهجية العمل المعتمدة. إذ يجب أن توفّر التركيبة حدّا أدنى من الاختصاصات الضرورية لعملية المراقبة من خلال تأمين فريق من المحللين أو الخبراء لضمان قيام البعثة بمهمتها بالمهنية المطلوبة وضمان قدرتها على صياغة تقارير ذات مصداقية. وقد يكون من الأنسب وجود خبير في قضايا النوع الاجتماعي في تركيبة بعثة المراقبة المتخصصة لدعم فريق المختصين ومساعدتهم على تحليل المعطيات من منظور النوع الاجتماعي إذا لم تتوفر الخبرة اللازمة لدى بقية خبراء البعثة للقيام بهذه المهمة. وتتمثل الوظائف الأساسية لبعثة المراقبة فيما يلي:

الوظائف الأساسية لعملية المراقبة

تحليل السياق السياسي والاجتماعي والثقافي

يتم تأمين هذه الوظيفة من قبل مختص في العلوم السياسية يتولى بالخصوص تحليل المعطيات السياسية والاتصال بالاطراف السياسية الفاعلة من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني ومرشحين، ورصد وتقييم تكافؤ الفرص في تمويل الأحزاب والحياة السياسية والحملات الانتخابية. ويتولى تحليل السياق الثقافي والاجتماعي ومدى مساهمته في توفير الإطار الملائم لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة وفي العملية الانتخابية بشكل خاص.

تحليل الإطار القانوني

يتولى تأمين هذه الوظيفة مختص في القانون يتولى دراسة التشريع الانتخابي والنصوص التطبيقية والترتيبية وجميع القوانين ذات الصلة على غرار القانون المنظم للإدارة الانتخابية والأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام. كما يتولى البحث في النصوص التشريعية والترتيبية المكرسة لحقوق المرأة وخاصة منها الحقوق السياسية وتقييم مدى تلاؤمها مع المواثيق والمعايير الدولية المصادق عليها.

تحليل النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية

يؤمن هذه الوظيفة خبير في الانتخابات يتولّى تقييم أداء إدارة الانتخابات في سياق التشريع الوطني والمعايير الدولية ومدى فعاليتها ونجاعتها في تشريك المرأة في إدارة الانتخابات، كما يقيّم مدى شفافية إجراءاتها وتوفقها في اعتماد الإدماجية والشمولية من خلال التعرف على برامج عمل الإدارة الانتخابية وهيكلتها وسياساتها ورصد مختلف مراحل العملية الانتخابية وتحليل الوثائق والإجراءات الانتخابية والمعطيات التي يجمعها المراقبون على الميدان.

تقييم دور الإعلام والتغطية الإعلامية للانتخابات

يؤمنه مختص في الإعلام يتولى التأكد من مدى توفر التغطية الإعلامية المتوازنة والمحايدة للعملية الانتخابية ولنشاط الأحزاب والمرشحين ومدى الإنصاف والمساواة وعدم التمييز ضد أحد الجنسين. كما يتولّى التنسيق مع المختص القانوني في تحليل التشريع ذي الصلة بوسائل الإعلام والتحليل النوعي والكمي لأنشطة ومحتوى وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية مع تقييم حضور المرأة في هذه الأنشطة.

تقييم العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي

هي مهمة أفقية ومتشابكة مع المهام الأخرى، ويؤمنها عادة مختص في النوع الاجتماعي يتولى تقييم مشاركة النساء في العملية الانتخابية كناخبات ومرشحات وموظفات في الإدارة الانتخابية ومراقبات، ويتولّى بالخصوص توجيه ومساندة أعضاء بعثة المراقبة في جميع المسائل المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وينسق مع بقية خبراء الفريق لإدماج منظور النوع الاجتماعي في عملهم وفي تحليل مختلف أوجه العملية الانتخابية. كما يقوم بدور أساسي في إعداد استمارات المراقبة وفي صياغة التقرير التوصيات.

القسم الثاني : اعتماد المراقبين وتدريبهم

تقتضي عملية مراقبة العملية الانتخابية عموما، بالإضافة إلى انتداب خبراء ومحللين من ذوي الاختصاصات المذكورة أعلاه، اختيار فريق من المراقبين الميدانيين الذين سيتولون التنقل بين مختلف مواقع العملية الانتخابية سواء على المدى الطويل (بالنسبة للمراقبين طويلي المدى) أو على المدى القصير (بالنسبة للمراقبين قصيري المدى)، ثمّ القيام بإجراءات اعتمادهم وفق ما تقتضيه التراتيب المعمول بها من قبل الجهة المنظمة للانتخابات، والقيام بتدريبهم وتوزيعهم على الميدان.

1. إختيار فريق المراقبين الميدانيين

يعتبر اختيار المراقبين عاملا أساسيا في نجاح البعثة وفي مصداقيتها، ويتجه الحرص في اختيار فريق المراقبين الميدانيين على الأخذ بعين الاعتبار الشروط التي تفرضها أحيانا الهياكل المشرفة على تنظيم الانتخابات مع مراعاة المعايير التالية :

2. الاعتماد

تختلف إجراءات اعتماد المراقبين من نظام إلى آخر، ويتجه الامتثال لشروط الاعتماد وإجراءاته وفق التراتيب الجاري بها العمل في بلد المراقبة والمتعلقة بـ:

- المنظمة أو الجمعية (طبيعة النشاط، استيفاء بعض الشروط الشكلية أو الموضوعية)،
- الملاحظين المعتمدين (السن، الخبرة، عدم الانتماء السياسي)،
- إجراءات الاعتماد (الآجال، الوثائق المطلوبة، إمضاء مدونة سلوك).

وتعتبر بطاقة الاعتماد المعرف الأساسي للمراقب والوثيقة الوحيدة التي تمكنه من زيارة مواقع العملية الانتخابية ومن النفاذ إلى المعلومة الانتخابية والتمتع بجميع الحقوق المتاحة للمراقبين.

3. التدريب

مجالات التدريب

يشمل التدريب عدّة مجالات من أهمها: السياق العام الذي تجرى فيه الانتخابات، مراحل العملية الانتخابية ومعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، مدونة سلوك المراقبين ومبادئ المراقبة، كيفية مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي والمجالات المعنية بالمراقبة وأدوات العمل المعتمدة من قبل المراقبين.

السياق العام للانتخابات

- النظام السياسي والمؤسساتي.
- مدى احترام الدولة للحقوق والحريات الأساسية وخاصة حرية التعبير والاجتماع.
- الإطار القانوني للانتخابات والنظام الانتخابي.
- مكانة المرأة في الحياة العامة والسياسية ومستوى مشاركتها في الانتخابات السابقة.

العملية الانتخابية ومعايير الانتخابات الحرة والنزيهة

- التعددية في العملية الانتخابية وتكريس المشاركة السياسية الحرة والمتساوية.
- شفافية الإجراءات الانتخابية والثقة في العملية الانتخابية وفي حيادية الإدارة الانتخابية واستقلاليتها.
- بيئة إعلامية تعددية ومعاملة متساوية للجنسين ولمختلف الاطراف السياسية الفاعلة والمرشحين.

مدونة سلوك المراقبين ومبادئ المراقبة

- احترام السيادة الوطنية والتشريع المحلي.
- الالتزام بالنزاهة والمهنية والحياد السياسي الكامل.
- احترام سلطة الهيئات الانتخابية وعدم عرقلة العملية الانتخابية.
- عدم الإدلاء بتصريحات للإعلام قبل التصريح الرسمي للبعثة والتزام الموضوعية في استخلاص النتائج وصياغة التقارير.

عملية المراقبة من منظور النوع الاجتماعي

- المرأة الناخبة: شمولية التسجيل ومدى إقبال المرأة على مكاتب التسجيل، إتاحة شروط التسجيل وإجراءاته للجنسين.
- المرأة المرشحة: مدى تحقيق شروط الترشح وإجراءاته للتنافسية، نسبة الترشحات من النساء، الإجراءات المحفزة، اعتماد مبدأ التناصف أو نظام الكوتا.
- المرأة العاملة في الإدارة الانتخابية: مدى حضورها كعضوة أو مفوّضة، مسيّرة، عضوة بمكتب اقتراع ومدى تواجدها في مختلف مراحل تنظيم العملية الانتخابية.
- المرأة المراقبة: نسبة النساء المراقبات في بعثات المراقبة المحلية بالخصوص، دور النساء في عملية المراقبة ومواقعهن في الجمعيات الناشطة في مجال المراقبة.

منهجية المراقبة وأدوات العمل ووسائله

- إجراء المقابلات مع ممثلي الإدارة الانتخابية ومختلف الاطراف الفاعلة في العملية الانتخابية.
- زيارة مختلف مواقع العملية الانتخابية (مقرات الإدارة الانتخابية، مكاتب تسجيل الناخبين، مواقع مكاتب الاقتراع وجمع النتائج).
- تعمير (ملء) الاستمارات والنماذج.
- صياغة التقارير اليومية أو الدورية.

طرق التدريب وآلياته

حصص تدريب نظرية

- توزيع التقارير والدراسات التي أعدها خبراء البعثة حول مرحلة ما قبل الانتخابات.
- تأمين محاضرات مشفوعة بالمحامل (الكتب الارشادية) والإحصائيات.
- تقديم وثائق ومطويات تتعلق بالإطار القانوني والنظام الانتخابي المعتمد ومختلف المعطيات والإحصائيات حول المرأة.
- اعتماد الخرائط والرسوم للتعريف بمواقع الدوائر الانتخابية.

حصص تدريب تطبيقية

- القيام بعمليات بيضاء تشمل إجراءات عملية التسجيل وعملية الاقتراع وفرز الأصوات وجمع النتائج.
- التدريب على ملء الاستمارات وعلى صياغة التقارير اليومية والدورية.
- تأمين حصص حوارية مع بعض الاطراف الفاعلة في العملية الانتخابية وممثلي الإدارة الانتخابية وأهم منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق المرأة.

تنظيم زيارات رسمية

- الإدارة الانتخابية وأهم مكوناتها.
- الجهات الحكومية المشرفة على تأمين بعض جوانب العملية الانتخابية.
- أهم الاطراف السياسية الفاعلة (خاصة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان).
- أهم مكونات المجتمع المدني خاصة منها الجمعيات والهياكل الوطنية المهتمة بالمشاركة السياسية للمرأة.

4. توزيع المراقبين

يقتضي توزيع المراقبين على الميدان اختيار عينة من مراكز أو مكاتب الاقتراع التي ستتم تغطيتها في عملية المراقبة باعتبار أنه يستحيل في الغالب زيارة جميع مكاتب الاقتراع ومواقع العملية الانتخابية. ويتّجه إخضاع عملية اختيار العينة إلى بعض القواعد والضوابط للحصول على نظرة شاملة وموضوعية للعملية الانتخابية من أهمّها:

تمثيل المناطق الحضرية والمناطق الريفية

تمثيل التنوع الثقافي والديني والعرقي وغيرها من الخصوصيات المؤثرة في دور المرأة في الحياة السياسية

تمثيل الخارطة السياسية والإيديولوجية حسب نتائج الانتخابات السابقة

تمثيل الدوائر بحسب حجمها والنسب المسجلة لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية في الانتخابات السابقة

وتتقيّد عملية الاختيار ببعض العوامل والمعطيات ومن أهمها:

العدد الجملي للمراقبين المعتمدين

الامتداد الجغرافي للعملية الانتخابية (دوائر داخل حدود الدولة فقط، أو وجود دوائر بالخارج)

نوع الانتخابات التي تتم مراقبتها (رئاسية/ تشريعية/محلية: جهوية أو بلدية)

عدد الدوائر الانتخابية (دائرة وحيدة أو عدد كبير من الدوائر)

ويجدر عند توزيع الملاحظين أن يتكون كل فريق من مراقبين اثنين على الأقل مع مراعاة التوازن من حيث:

السن

(المزج بين الفئات العمرية (كهول وشباب) لضمان توازن الملاحظات المسجلة)

الجنس

(المزج بين الجنسين لضمان الشمولية والتنوع في تقييم العملية الانتخابية)

الخبرة

(المزج بين ذوي الخبرة وحديثي العهد بالمراقبة لضمان النظرة الموضوعية للعملية الانتخابية)

المراجـــع

Handbook for European Union Election observation
Election Observation and Democratic Support (EODS)
Brussels, 2016

Inclusive Electoral Processes: A Guide for Electoral Management Bodies on Promoting Gender Equality and Women's Participation
Main Contributors: Julie Ballington Gabrielle- Bardall Sonia- Palmieri Kate Sullivan
United Nations Development Programme -UNDP
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women -UN Women, 2015
العمليات الانتخابية الشاملة للجميع: دليل لهيئات إدارة الانتخابات حول تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة

Election Observer's Guide
Rose Ann Carroll
Jefferson County WASHINGTO, 2014

Manuel for incorporating a gender perspective into OAS Electoral Observation missions
Betilde Muñoz-Pogossian
Organization of American States / IDEA , 2013.
Declaration of Global Principles for non-partisan Election Observation and Monitoring by Citizen Organizations and Code of Conduct for non-partisan Citizen Election observers and Monitors
The United Nations, New York, 3 April 2012
إعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية الانتخابات من قبل المنظمات المدنية

Empowering Women for Stronger Political Parties- a Good Practices GUIDE to Promote Women's Political Participation
United Nations Development Programme - UNDP
National Democratic Institute for International Affairs NDI, 2011
تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى: دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة

Election Observation Handbook
OSCE / Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), 2010

Declaration of principles for international election observation and code of conduct for international election observers
The United Nations, New York , 27 October 2005
إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين

2

رصد السياق العام لمرحلة ما قبل الانتخابات

الجـــزء الثاني

رصد السياق العام لمرحلة ما قبل الانتخابات

تتطلب عملية المراقبة القيام ببعض أعمال الرصد الأولية يؤمنها بالأساس مجموعة من الخبراء من ذوي الاختصاصات المذكورة أعلاه بالاستعانة بفريق من المراقبين طويلي المدى. ويتم رصد السياق العام لمرحلة ما قبل الانتخابات وفق منهجية تعتمد تنوع الآليات والمصادر وتكون مقسّمة إلى محاور تتوافق مع اختصاصات فريق الخبراء.

1. الآليات والمصادر

إجراء اللقاءات والمقابلات مع :

- ممثلي الإدارة الانتخابية من مفوضين ومسيرين ورؤساء الجهاز التنفيذي.
- الاطراف السياسية الفاعلة ورؤساء الأحزاب السياسية والائتلافات ورؤساء الكتل البرلمانية.
- ممثلي المجتمع المدني ورؤساء الجمعيات والمنظمات المحلية التي تعنى بالشأن الانتخابي عموما وبمشاركة المرأة في الحياة السياسية على وجه الخصوص.
- أهم الشركاء في العملية الانتخابية من هياكل وأجهزة حكومية ومنظمات دولية في صورة المساندة الفنية للإدارة الانتخابية وكل الأطراف المتدخلة في العملية الانتخابية.
- الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بشؤون المرأة والمواطنة وبحقوق الإنسان.

جمع المعطيات الإحصائية من :

- الجهة الرسمية التي توفر الإحصائيات حول السكان (على غرار معاهد الاحصاء).
- الجهات أو المصادر المتخصصة التي تصدر المعطيات والإحصائيات حول المرأة على غرار مراكز الدراسات والبحوث المختصة.
- الجهة التي توفر المعطيات والإحصائيات حول الناخبين والناخبات (عادة الجهة التي تمسك السجل الانتخابي).
- الجهة التي تمسك السجل المدني (خاصة في الأنظمة التي تعتمد السجل المدني لبناء سجل الناخبين).

الاطلاع على المو اقع والرو ابط الرسمية بخصوص :

- الإدارة الانتخابية.
- التشريع (القوانين والضوابط والإجراءات).
- الأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام.
- الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بشؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان.
- المواقع المتخصصة في مختلف المواضيع التي تهم الانتخابات.

2. المعطيات الأولية لعملية المراقبة

يتمّ تجميع المعطيات المتعلقة بالسياق العام الذي تجرى فيه الانتخابات عن طريق مختلف الآليات والمصادر المذكورة أعلاه. وتتضمن عملية الرصد الأولية محاور أساسية يتمّ تحليلها وتقييمها بالاستعانة بمؤشرات مشفوعة ببعض الأسئلة المعيارية والتي يختلف استعمالها حسب السياق الذي تتم فيه الانتخابات.

المحور الأوّل: الإطار القانوني والالتزامات الدولية

تتأثر العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي بالبيئة القانونية المتمثلة في المعاهدات والمواثيق الدولية المصادق عليها والأحكام المضمنة بالدستور، والقوانين الانتخابية، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين الأخرى التي تؤثر بصفة غير مباشرة في المشاركة السياسية للمرأة وفي موقعها في العملية الانتخابية.

المؤشر عدد 1: مدى انخراط الدولة في المعاهدات الدولية الضامنة لحقوق المرأة

الأسئلة المعيارية المقترحة

- ماهي أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الضامنة لحقوق المرأة أو المكرسة للمساواة بين الجنسين المصادق عليها؟
- هل هناك معاهدات أو اتفاقيات لم تتم المصادقة عليها أو تمّ بشأنها إبداء تحفظات، وخاصة منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW؟
- ماهي المكانة التي تحتلها المعاهدات المصادق عليها في هرم القوانين، وهل من إجراءات خاصة لدخولها حيز النفاذ؟
- هل توجد آليات مؤسساتية أو غيرها لتفعيل النصوص الدولية المصادق عليها في مجال حقوق المرأة ومدى فعاليتها؟
- ما مدى الانخراط في بعض الآليات الدولية والإقليمية لتفعيل حقوق المرأة على غرار العضوية في اللجان الدولية المحدثة للغرض أو الالتزام برفع التقارير المتعلقة بحقوق المرأة؟
- هل من برامج وخطط حكومية لتطوير آليات متابعة وتنفيذ التعهدات الدولية في مجال حقوق المرأة، وما هي أهم مخرجاتها؟

المؤشر عدد 2: مدى تكريس الدستور والتشريع لمسألة المساواة بين الجنسين ومدى نجاعة الآليات المعتمدة لتفعيلها

الأسئلة المعيارية المقترحة

مدى تكريس **الأحكام الدستورية** للمساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة

- هل يكرس الدستور المساواة في الحقوق والواجبات لفائدة الرجل والمرأة على حد سواء؟
- هل يكرس الدستور الحقوق المدنية والسياسية وحقوق المواطنة على قدم المساواة؟
- هل يكرس الدستور حق الاقتراع والترشح للجميع دون تمييز؟
- ما مدى إدراج الدستور لأحكام تمييز ايجابي لفائدة النساء على غرار نظام الكوتا أو مبدأ التناصف أو تخصيص مقاعد محجوزة أو نسبة لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة؟
- هل هناك أحكام محددة صلب الدستور تضمن المساواة في الحقوق للرجال والنساء في الترشح للمناصب العامة أو تولي الوظائف العامة؟

مدى تكريس **القوانين** للمساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة

- هل هناك قوانين أو تشريعات خاصة بالمرأة؟
- هل تكرّس القوانين المنظمة للعملية الانتخابية المساواة بين الجنسين؟
- هل تكرس القوانين الخاصة بالأسرة والأحوال الشخصية حقوق المرأة بصفة واضحة؟
- هل هناك تشريعات تكرس مبدأ تكافؤ الفرص في التشغيل والحصول على الوظائف العامة؟
- ما مدى عدالة القوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتقاعد والميراث والضرائب من منظور النوع الاجتماعي؟
- هل هناك قوانين تكرس التمييز الإيجابي لفائدة المرأة على غرار نظام العمل نصف الوقت؟

مدى نجاعة **الآليات المعتمدة** لتفعيل حقوق المرأة وتطبيق الأحكام الدستورية والتشريعية

- هل هناك آليات فعالة لتطبيق الحقوق المضمنة في الدستور والقانون لفائدة المرأة ؟
- ما مدى مساهمة النظام القضائي في إنصاف المرأة وفي تمكينها من حقوقها المكرسة بالقانون؟
- هل توجد مجموعات ضغط داخل البرلمان لدعم حقوق المرأة في القوانين المصادق عليها ولإدراج قضايا المرأة في المداولات والنقاشات البرلمانية؟
- هل يخصص البرلمان لجنة من لجانه التشريعية أو الخاصة للمرأة ؟

المؤشر عدد 3: مدى مساهمة النظام الانتخابي في تحقيق تمثيلية مناسبة للمرأة

يؤثر النظام الانتخابي المعتمد بصفة مباشرة على مستوى تمثيل المرأة ومشاركتها في الانتخابات باعتباره مجموعة من الأحكام التنظيمية التي تهدف إلى ترجمة الأصوات المدلى بها في الانتخابات إلى مقاعد، ومن أهم العوامل المؤثرة داخل النظم الانتخابية نظام التصويت وحجم الدائرة وطريقة توزيع المقاعد.

وتُصنّف الاتجاهات الكبرى للأنظمة الانتخابية من زاوية تمثيل المرأة كما يلي :

نظام التمثيل بالأغلبية

يقوم هذا النظام على فوز المرشح أو الحزب الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين (في دورة أو دورتين). ويستخدم ضمن دوائر انتخابية فردية صغيرة الحجم ، ولا يوجد عادة سوى فائز واحد في كل دائرة، ممّا يجعل الأحزاب لا تجد مجالا لتمثيل الفئات المهمشة عند اختيار مرشحيها، ويحقق هذا النظام عموما تمثيلية ضئيلة للنساء.

نظام التمثيل النسبي

يتحصل الحزب أو الائتلاف على عدد من المقاعد في الهيئة المنتخبة يساوي نسبة الأصوات التي فاز بها، وتستخدم جميع نظم التمثيل النسبي الدوائر التعددية، وتكون عادة دوائر كبيرة الحجم. ويحقق هذا النظام في العادة تمثيلية أكبر للنساء تختلف حسب حجم الدائرة واعتماد نظام العتبة الانتخابية من عدمه أو نظام الحصص أو نظام التكافؤ، ونوع القائمة مغلقة أو مفتوحة.

النظام المختلط

يتم فيه المزج بين مزايا نظام التمثيل بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي، وذلك باعتماد النظامين بشكل موازٍ أو مختلط، حيث يستند النظام الأوّل على دوائر فردية، في حين يستند النظام الثاني على القوائم النسبية. ويحقق نظام النسبية المختلطة تمثيلية أكبر للنساء من النظام المتوازي.

الأسئلة المعيارية المقترحة

- ما هو النظام الانتخابي المعتمد، وهل يتضمّن أحكاما تعزز تمثيلية المرأة؟
- هل هناك تكريس لنظام المقاعد المحجوزة؟
- هل هناك تكريس قانوني أو طوعي لنظام الكوتا؟ وهل يتم تطبيقها أثناء الترشح أو عند تجميع النتائج؟
- ما مدى وجود قواعد تنظم ترتيب المرشحين (امرأة في كل ثلاثة مترشحين، تناصف وتناوب)؟
- هل هناك عقوبات مفروضة في حالة عدم الامتثال لنظام الحصص أو الكوتا أو الأحكام المتعلقة بتمثيل النساء؟
- ما مدى اعتماد ضمانات أو حوافز مالية أو مؤسسية أو غيرها للتشجيع على ترشيح النساء؟
- هل يتمّ اعتماد نظام القائمة المفتوحة أو المغلقة (في صورة اعتماد نظام القائمات)؟
- كيف يتم تقسيم الدوائر الانتخابية؟ وهل يتمّ اعتماد نظام الدوائر كبيرة الحجم أو الدوائر الصغيرة؟

المحور الثاني: السياق السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي

يسهم الإلمام بالسياق السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في التقييم الموضوعي للمعطيات التي يتم تجميعها من المراقبين في مرحلة لاحقة ووضع العملية الانتخابية في سياقها الواقعي.

وتشير نتائج البحوث المتعلقة بالمرأة إلى أن وصولها إلى دوائر صنع القرار السياسي يتأثر بالأعراف والقوالب النمطية السائدة بشأن النوع الاجتماعي والتي قد تكرس ممارسات تمييزية تعتبر أساسية لتحليل العمليات الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي وتقديم المقترحات لتكون أكثر شمولاً وشفافية وإنصافاً.

المؤشر عدد 1: مدى انخراط المرأة في النظام الحزبي

يعتبر التناول الحزبي لمسألة النوع الاجتماعي مسألة جوهرية في تحقيق استراتيجيات المساواة بين الجنسين في الحياة العامة ومؤشرا هاما لقياس مدى انخراط المرأة في العملية الانتخابية باعتبار الأحزاب هي الحاضنة الأساسية للعمل السياسي .

الأسئلة المعيارية المقترحة

مدى انخراط المرأة في العمل الحزبي

- هل يتمتع الرجل والمرأة بحظوظ متساوية في تكوين الأحزاب ؟
- ماهي نسبة النساء المنخرطات في الأحزاب مقارنة بعدد الرجال؟
- هل هناك إحصائيات حول عدد النساء المنخرطات موزعة حسب السن أو الفئة الاجتماعية أو المهنية أو أية تصنيفات أخرى؟

مكانة المرأة في هياكل الأحزاب وأنظمتها الداخلية

- هل تخصص الأحزاب هيكلا أو خلية داخلها تعنى بالمرأة أو بإدماج المنظور الاجتماعي في برامجها وأنشطتها؟
- هل تعتمد الأحزاب في أنظمتها الأساسية أو الداخلية أحكاما تكرس المساواة من منظور النوع الاجتماعي؟
- هل هناك في صلب القوانين والأنظمة الداخلية للأحزاب أحكام تعزز حضور المرأة داخل الحزب على غرار كوتا قانونية أو نسبة طوعية مخصصة للمرأة في هياكل الأحزاب ؟
- ماهي نسبة النساء في مواقع القرار داخل الحزب وفي الوظائف الحزبية العليا ؟

مدى انصاف القواعد المتعلقة بتمويل الأحزاب وطرق صرف التمويلات

- ماهو مستوى شفافية التمويلات وصرفها داخل الأحزاب وهل هناك نظم للمساءلة الداخلية؟
- ما مدى عدالة القواعد المتعلقة بتوزيع الدعم المالي واللوجستي بين الرجال والنساء داخل الحزب؟
- كيف يتم توزيع منحة الدولة في برامج الحزب وما هي حصة البرامج المخصصة للنساء؟
- هل هناك ميزانية مخصصة داخل الحزب لتدريب النساء العضوات أو المرشحات للانتخابات؟

مكانة المرأة في برامج الأحزاب واستراتيجيتها

- هل تتضمن استراتيجيات الأحزاب ومخططاتها أهدافا تتعلق بإدماج المنظور الاجتماعي؟
- هل تعتمد الأحزاب آليات تنفيذ ومتابعة لهذه الاستراتيجيات وبرامج العمل؟
- هل أن برامج التدريب التي تقوم بها الاحزاب تراعي الفوارق بين الجنسين وخصوصيات المرأة؟
- ما مدى قيام الأحزاب بحملات توعية وتحفيز لانخراط النساء ولبرامج توعية ترمي إلى تعزيز مشاركتهن في الانتخابات؟
- هل تخصص الأحزاب جانبا من ظهورها الإعلامي للمرأة وللمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟

مدى عدالة إجراءات العمل والمساءلة داخل الأحزاب من منظور النوع الاجتماعي

- هل يتمّ توزيع الأنشطة الحزبية بين الرجال والنساء داخل الحزب بصورة عادلة؟
- ما هو أثر القواعد الإجرائية وأنظمة العمل على قدرة النساء والرجال على تحقيق التوازن بين وظائفهم المهنية وحياتهم الخاصة؟
- ما مدى اتخاذ الأحزاب لتدابير ترمي إلى تيسير حضور المرأة في الاجتماعات والتظاهرات الحزبية، ومدى ملاءمة هذه المواعيد والاجتماعات لخصوصياتها؟
- ما مدى وجود شكاوى داخلية حول قضايا التمييز بين الجنسين والتحرش وكيفية معالجتها من قبل هياكل وقيادات الأحزاب؟

مدى شفافية وعدالة الإجراءات المتعلقة باختيار المرشحين والمرشحات للانتخابات العامة

- كيف يتم اختيار الأحزاب لمرشحيهم في الانتخابات؟ وما مدى شفافية وإنصاف المعايير المعتمدة في اختيار المرشحين والمرشحات؟
- هل تتحصّل النساء على مواقع متقدمة على القائمات الانتخابية؟
- ما مدى التزام الأحزاب بتطبيق الكوتا القانونية المخصصة للنساء عند تشكيل قائمات المرشحين في الانتخابات العامة أو مدى تكريسهم لكوتا طوعية ؟

المؤشر عدد 2: مدى انخراط المرأة في النظام الجمعياتي

مدى انخراط المرأة في العمل الجمعياتي

- ما مدى انفتاح المنظمات غير الحكومية والجمعيات على المشاركة النسائية والقضايا المتعلقة بالمرأة؟
- ما هي نسبة المنظمات والجمعيات النسائية ومدى فعاليتها في دعم حقوق المرأة؟
- ماهي نسبة انخراط المرأة في الجمعيات والمنظمات المحلية؟
- ماهو توزيع النساء المنخرطات حسب السن والفئة الاجتماعية والمهنية أو أية تصنيفات أخرى؟

مكانة المرأة في هياكل منظمات المجتمع المدني وفي أنظمتها الداخلية

- هل تدرج الأنظمة الداخلية للجمعيات أحكاما تتعلق بالنوع الاجتماعي أو بالمساواة بين الجنسين؟
- هل تتحصّل المرأة على مواقع قيادية داخل الجمعيات وفي هياكلها الأساسية؟ وهل هناك كوتا قانونية أو طوعية للنساء في هذه المواقع؟
- ماهي نوعية المواقع التي تحتلها المرأة داخل منظمات المجتمع المدني، وهل يتم تمكينها من نفس الظروف والآليات للقيام بدورها على قدم المساواة؟

مكانة المرأة في برامج منظمات المجتمع المدني واستراتيجياتها

- هل تشارك المرأة في وضع السياسات والبرامج داخل الجمعيات والمنظمات؟
- هل تقوم منظمات المجتمع المدني بدور في اقتراح مشاريع قوانين تدعم حقوق المرأة أو في إصلاح المنظومة الانتخابية لجعلها تدعم النساء ؟
- هل تقوم منظمات المجتمع المدني بتنفيذ أنشطة توعوية وبرامج تستهدف النساء وترمي إلى تعزيز مشاركتهن في الانتخابات؟
- هل تهتم منظمات المجتمع المدني بجمع المعطيات والإحصائيات حول مشاركة النساء في الانتخابات وحول ظاهرة العنف الانتخابي؟ وهل تقوم بتحليل هذه المعطيات ومتابعتها؟

المؤشر عدد 3: مدى تلاؤم السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي مع تكريس المشاركة السياسية للمرأة

إن دراسة النصوص القانونية والمؤشرات الإحصائية قد لا تكون كافية لفهم المكانة التي تحتلها المرأة في الحياة السياسية، إذ لا بد من تعميق النظر في خارطة العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعيقها أحيانا عن ممارسة حقها الانتخابي والمشاركة في العملية الانتخابية.

الأسئلة المعيارية المقترحة

المرأة داخل الأسرة والمجتمع

- هل هناك تفرقة وتمييز بين النساء والرجال في الحصول على حقوق المواطنة؟
- هل يتمّ تكريس الصورة النمطية للمرأة في الحياة الاجتماعية وفي الإعلام؟
- هل هناك اختلاف بين المناطق الحضرية والريفية إزاء المساواة بين المرأة والرجل؟
- هل هناك عادات أو تقاليد أو أعراف دينية أو ثقافية تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية؟
- ما مدى انتشار النظام القبلي والعشائري أو الطائفي ، وهل هناك جهات أو مجموعات أقلية دينية أو لغوية أو عرقية تعتبر المشاركة السياسية للمرأة مسألة غير محبذة أو منبوذة؟
- ما مدى انتشار ظاهرة العنف الأسري ضد النساء، وماهي فئات النساء المعنية؟

مكانة المرأة في التعليم

- ما مدى شمولية الحق في التعليم للجميع دون تمييز وهل من عراقيل لتجسيد هذا الحق بالنسبة للمرأة؟
- ما هي نسبة التعليم بالنسبة للإناث مقابل الذكور، وهل من تباين واختلاف في هذه النسبة بين المدن والمناطق الريفية؟
- ماهي نسبة الحصول على تعليم جامعي بين الذكور والإناث؟
- ما هو معدّل الأمية ونسبة النساء الأميات موزعة حسب الفئات العمرية؟
- هل هناك برامج لمحو الأمية لفائدة المرأة الريفية؟ وماهو عدد النساء المنتفعات بهذه البرامج؟

علاقة المرأة بالعمل ومكانتها الاقتصادية

- ما هي نسب البطالة بين الجنسين ومعدّل النساء العاملات والموظفات؟
- ما مدى التساوي في الفرص بين النساء والرجال للوصول إلى المناصب العامة والوظائف العليا في الدولة؟ وما هي العراقيل التي تعترض النساء للحصول على هذه المناصب؟
- هل تتمتع المرأة بفرص متساوية في المجال الاقتصادي وخاصة في مستوى الأجور؟ وما هو متوسط دخل المرأة مقابل متوسط دخل الرجل؟
- ماهي نسبة الفقر وتصنيفها بين النساء والرجال.

المراجـــع

Gender-targeted Public Funding for Political Parties- A comparative analysis
Magnus Ohman
International IDEA, 2018

Women in Parliament: Beyond Numbers
Julie Ballington - Azza Karam
International IDEA, 2017

النساء في البرلمان: بعيدا عن الأرقام

Gender equality and women's empowerment: Constitutional jurisprudence
UN WOMEN- International IDEA, 2017

Regional Organizations, Gender Equality and the Political Empowerment of Women
Contributors: Stephanie Chaban- Luis J. Consuegra- Hannah Elten- Karin Gardes- Olivia Greymond- Olga Martin Gonzalez- Mona Lena Krook- Liri Kopaci-Di Michele- Hien Thi Nguyen- Nika Saeedi- Safi Trabelsi - Catherine Woolard
Permanent Secretariat of the Community of Democracies - UNDP- International IDEA, 2017

Stratégie en matière d'égalité de genre : Plan de mise en œuvre 2014-2016
Inscrire l'égalité des genres au cœur de la mise en œuvre du cadre stratégique de l'IPPF
International planned parenthood Federation (IPPF), 2017

Promoting women's candidacies: An overview of electoral systems, political parties and campaign financing
Global Affairs Canada (GAC)
ParlAmerica, 2016

Political finance and the equal participation of women in Tunisia: a situation analysis
Magnus Ohman
The Netherlands Institute for Multiparty Democracy -International IDEA, 2016

Guidance note: Strategies and good practices in promoting gender equality outcomes in parliaments
UNDP, 2016

Constitution Assessment for Women's Equality
International IDEA resources on constitution-building processes
Mélanie Allen
International IDEA , 2016

A Framework for developing gender policies for political parties
,Nana Kalandadze- Alicia del Aguil - Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu - Nathalie Ebead
International IDEA, 2016

Atlas of Electoral Gender Quotas
- Contributors: Drude Dahlerup- Zeina Hilal -Nana Kalandadze
Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu
Inter-Parliamentary Union (IPU)
Stockholm University
International IDEA, 2013

أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي

Journeys from Exclusion to Inclusion: Marginalized women's successes in overcoming political exclusion
Contributors: Oussematou Dameni - Sue Gollifer -Jenny Hedström -Lisa Heemann- Nicholas Henry- Naomi Johnstone -Leah Kimathi - Julius Lambi - Vasu Mohan- Julian Smith- Suraiya Tabassum - Janine Ubink - Michael Walls
International IDEA - 2013

مسيرة النساء من الإقصاء الى المشاركة: نجاحات النساء المهمشات في التغلب على الإقصاء السياسي

Overcoming Political Exclusion Strategies for marginalized groups to successfully engage in political decision-making
Jenny Hedström -Julian Smith
International IDEA, 2013

نحو التغلب على الإقصاء السياسي: استراتيجيات نحو مشاركة فعالة للفئات المهمشة في صنع القرار السياسي

Political Parties in Africa through a Gender Lens
Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu
International IDEA, 2013

Gender Mainstreaming in Latin American Parliaments: A Work in Progress
Jutta Marx- Jutta Borner
Inter-Parliamentary Union (IPU) - International IDEA, 2011

Election Coverage from a Gender Perspective -A Media Monitoring Manual
Coauthors Beatriz -Lianos Juana Nina
International IDEA, 2011

Gender and political parties far from parity
Vivian Roza - Beatriz Lianos -Gisela Garzón de la Roza
Inter-American Development Bank (IDB) -International IDEA, 2011

Promouvoir le rôle des femmes pour renforcer les partis politiques :
Guide des bonnes pratiques pour encourager la participation politique des femmes
Julie Ballington
NDI- UNDP , 2011

Gender and political parties: Far from parity
Vivian Roza Beatriz - Llanos Gisela - Garzón de la Roza
Inter-American Development Bank (BID)- International IDEA , 2011

Concevoir la gestion électorale : le manuel d'IDEA international
Alan Wall -Andrew Ellis- Ayman Ayoub -Carl W. Dundas -Joram Rukambe -Sara Staino
International IDEA , 2010

أشكال الإدارة الانتخابية

الدليل الإرشادي لإدماج النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية
نظرة للدراسات النسوية
نوفمبر ، 2010

Rapport de la Commission de Venise sur l'impact des systèmes électoraux sur la représentation des femmes en politique
Contribution: M. Michael KRENNERICH
Etude n° 482 / 2008 adoptée par le Conseil des élections démocratiques lors de sa 28e réunion (Venise, 14 mars 2009) et par la Commission de Venise lors de sa 79e session plénière (Venise, 1213- juin 2009)
Strasbourg, juin 2009

Designing for Equality Best-fit, medium-fit and non-favorable combinations of electoral systems and gender quotas
Stina Larserud - Rita Taphorn
International IDEA, 2007
التصميم من أجل المساواة- النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة

3

المراقبة الميدانية للعملية الانتخابية

الجـــزء الثالث

المراقبة الميدانية للعملية الانتخابية

تقتضي المراقبة الميدانية توزيع المراقبين على الميدان بعد تمكينهم من أدوات العمل والمنهجية اللازمة لتدوين الملاحظات وصياغة التقارير اليومية وفق نماذج معدة مسبقا. ويجب أن تغطي المراقبة الميدانية للانتخابات من منظور النوع الاجتماعي مجالين أساسيين: نشاط الهيكل المكلف بتنظيم الانتخابات أو الإدارة الانتخابية، ومختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات.

القسم الأوّل : تمثيلية المرأة صلب الهيكل المنظم للانتخابات

يمكن رصد مستوى تأصيل الإدارة الانتخابية، مهما كان نوعها، لسياسة النوع الاجتماعي ومدى توفقها في التكريس العملي للمساواة بين الجنسين في هياكلها المؤسسية وأنشطتها وممارساتها من خلال المحاور التالية:

- هيئات الإدارات الانتخابية أو مجالسها أو مفوضياتها،
- الإدارة التنفيذية أو الجهاز التنفيذي،
- طرق تسيير الإدارة الانتخابية وبرامجها.

المحور	المؤشر	العناصر	الأسئلة المعيارية
هيئات الإدارة الانتخابية أو مجالسها أو مفوضياتها	المساواة بين الجنسين في عضوية هيئات الإدارة الانتخابية أو مجالسها أو مفوضياتها	شروط العضوية	هل أن قواعد وشروط العضوية في هيئة الادارة الانتخابية أو مجلسها أو مفوضيتها منظمة بقتضى الدستور أو القانون أو التراتيب؟
			كيف يتم اختيار الأعضاء؟ عن طريق التعيين أو الانتخاب؟ وما هي الجهة المسؤولة عن التعيين أو الانتخاب؟
			هل يتم تخصيص نسبة للنساء أو كوتا قانونية في عضوية هيئة الادارة الانتخابية أو مجلسها؟
			كم عدد النساء المترشحات لآخر تجديد في عضوية هيئة الإدارة الانتخابية مقابل الرجال؟
			ما هو العدد الحالي للنساء أو نسبتهن في عضوية هيئة الإدارة الانتخابية أو مجلسها أو مفوضياتها؟

هيئات الإدارة الانتخابية أو مجالسها أو مفوضياتها	المساواة بين الجنسين في عضوية هيئات الإدارة الانتخابية أو مجالسها أو مفوضياتها	توزيع الصلاحيات	كيف يتمّ توزيع الصلاحيات داخل هيئة الادارة الانتخابية أو مجلسها؟ وهل تتحصل النساء على مهام الرئيس أو نائب الرئيس أو خطة معينة داخل هذه المجالس؟
			كيف يتم اتخاذ القرارات داخل مجلس الهيئة، باعتماد التصويت أو بصفة فردية من قبل الرئيس؟ وهل تشارك العضوات النساء بصفة فعالة في القرارات التي تهم تسيير الإدارة الانتخابية وتنظيم الانتخابات؟
			هل تمثل العضوات النساء هيئة الادارة الانتخابية في الندوات والملتقيات والجلسات مع شركاء العملية الانتخابية ؟
			هل تتاح للعضوات النساء نفس الفرص للظهور في الاعلام وتمثيل هيئة الإدارة الانتخابية والتعريف ببرامجها؟
الإدارة التنفيذية أو الجهاز التنفيذي	تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في سياسة التوظيف والتأهيل في هياكل الإدارة التنفيذية وجهازها التنفيذي	الانتداب أو التوظيف	هل تعتمد الإدارة الانتخابية منظور النوع الاجتماعي في برامجها التشغيلية من خلال اعتماد سياسة في الانتدابات تشجع أو تسهل توظيف النساء؟
			هل يتم اعتماد صيغة للإعلان عن الوظائف الشاغرة تحفز النساء على المنافسة ؟
			هل هناك تدابير ترمي إلى توفير فرص متساوية للجنسين للحصول على مناصب في جميع المستويات بما في ذلك المناصب القيادية؟ وهل هناك اعتماد كوتا نسائية لشغل بعض المناصب داخل الإدارة التنفيذية أو الجهاز التنفيذي أو تدابير خاصة لإعطاء الأولوية للنساء؟
			ماهي نسبة النساء في الإدارة المركزية وفي الإدارات والفروع الجهوية (المحلية) وفي الخطط والمناصب العليا؟
			ماهي نسبة النساء في الوظائف الوقتية على المستوى المركزي والجهوي (المحلي) مقسمة حسب أصناف هذه الوظائف ؟
		نظام التأهيل والتكوين	هل هناك تكافؤ في الفرص في إسناد المنح والامتيازات والترقيات ؟
			هل هناك تكافؤ في الفرص في الانتفاع ببرامج التكوين والتأهيل لفائدة الموظفين والعاملين من الجنسين ؟
			هل تضع الإدارة الانتخابية برامج تكوين لفائدة موظفها ومسؤولي إدارتها لتعميم منظور النوع الاجتماعي وطريقة تنفيذه في مختلف أوجه نشاطهم؟

طرق تسيير الإدارة الانتخابية وبرامجها التنفيذية	إدماج منظور النوع الاجتماعي في طرق تسيير الإدارة الانتخابية وبرامجها وسياساتها	البرامج والسياسات	هل وضعت الإدارة الانتخابية سياسة واضحة ذات بعد مؤسسي لإدماج المنظور الاجتماعي تسعى إلى تنفيذها ومتابعتها ضمن مخططها الاستراتيجي أو برامج عملها السنوية؟
			هل تقوم الإدارة بتقييم داخلي لمستوى إدماج منظور النوع الاجتماعي على المستوى والإداري والتنظيمي؟
			هل يتم اقتراح التوصيات والإصلاحات الممكنة من خلال جمع البيانات وتصنيفها حسب الجنس والسن؟
			هل هناك جهاز أو قسم أو منسق متخصص في تنفيذ ومتابعة سياسة المنظور الاجتماعي داخل الإدارة الانتخابية؟
			هل تضع الإدارة الانتخابية استراتيجية واضحة لتحقيق المساواة بين الجنسين في العملية الانتخابية وخاصة بالنسبة للتسجيل والاقتراع؟
			هل تعقد الإدارة الانتخابية علاقات شراكة مع مختلف الفاعلين لإدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف الأنشطة المرتبطة بالانتخابات؟
		طرق التسيير	إلى أي مدى يقع تكريس مبادئ المساءلة في التسيير الداخلي للادارة الانتخابية باعتبارها إحدى القنوات الرئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين؟
			هل تعدّ آليات المساءلة متاحة ومنصفة لكلا الجنسين دون تمييز؟

القسم الثاني: الأنشطة المتعلقة بالانتخابات من منظور النوع الاجتماعي

باعتبار أن العملية الانتخابية هي مجموعة من الأنشطة الدورية والمترابطة، فإن حضور المرأة ومشاركتها الفعالة في عملية الاقتراع، بوصفها جوهر العملية الانتخابية وغايتها، يتأثر بمدى إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

تسجيل الناخبين

يمثل التسجيل العملية التي يتم بموجبها تحديد المواطنين المؤهلين للتصويت. ولضمان وجود سجل ناخبين شامل ومحين (محدث)، تسبق عملية التسجيل حملات توعية وإعلام للناخبين ترمي إلى ضمان مشاركتهم المكثفة في الانتخابات وتستهدف عادة جميع الشرائح والفئات وخاصة منها الهشة أو ذات التمثيلية الضعيفة .

المحور	المؤشر	العناصر	الأسئلة المعيارية
التوعية الانتخابية وإعلام الناخبين	برامج إدماج منظور النوع الاجتماعي في برامج التوعية الانتخابية وإعلام الناخبين	برامج توعية انتخابية موجهة للمرأة	هل هناك برامج توعية أو حملات خاصة بالتسجيل أو بالاقتراع موجهة للمرأة أو متلائمة مع احتياجات فئات محددة من النساء على غرار النساء الريفيات أو الأميات ؟
			هل هناك برامج متزامنة للتوعية والتحفيز على المشاركة في الانتخابات لفائدة المرأة تنظمها الأحزاب ومكونات المجتمع المدني ؟
			هل هناك تأطير ومتابعة من قبل الإدارة الانتخابية لأنشطة الأحزاب ومكونات المجتمع المدني بخصوص البرامج التوعوية لتحفيز النساء على المشاركة في الانتخابات كناخبات أو مترشحات ؟
			ماهي فئات النساء المستهدفة أو المستفيدة من برامج التوعية عموما؟ وهل هناك إحصائيات حسب الفئة الاجتماعية والتوزيع الجغرافي والسن؟
		وسائل البرامج التوعوية ومضامينها	ماهي الوسائل المستعملة لتوعية الناخبين؟ وهل يتم القيام بمحاكاة لعملية التسجيل وعملية الاقتراع ؟
			هل هناك فرق ميدانية للتوعية موجهة للمرأة؟ وهل يتم مراعاة التوازن بين الجنسين في تكوينها؟ وهل يتم استهداف الأماكن التي توجد بها المرأة على غرار المعامل والحقول والمناطق الريفية؟
			هل يتم ملاءمة محتوى المحامل (الكتب الارشادية) والبرامج التوعوية مع احتياجات المرأة وخصوصياتها أو تتضمن ما يحفّز المرأة على وجه الخصوص للمشاركة في الانتخابات ؟
			كيف تقوم الإدارة الانتخابية بتصميم البرامج التوعوية الموجهة للنساء؟ هل هناك شراكة مع خبراء أو جهات متخصصة؟ وهل يتم ذلك بالاعتماد على معطيات إحصائية ودراسات في الغرض؟
تسجيل الناخبين	إتاحة عملية التسجيل وشموليتها للنساء	نظام التسجيل المعتمد	هل يتم اعتماد نظام التسجيل الآلي أو نظام التسجيل الإرادي؟
			هل التسجيل إجباري أم اختياري؟ وهل هناك إجراءات زجرية بالنسبة للتسجيل الإجباري أو إجراءات تحفيزية في صورة التسجيل الاختياري؟
			في أنظمة التسجيل الارادي، هل تعدّ الإجراءات الخاصة بالتسجيل يسيرة ومتاحة للنساء بجميع فئاتهن (المرأة الريفية، المرأة العاملة، النساء الأميات، النساء المسنات) ؟
			هل يتم اعتماد التسجيل لفائدة الغير إلى جانب التسجيل الشخصي؟ وهل هناك إحصائيات عن النساء المسجلات عن طريق الغير؟ وماهي نسب النساء المسجلات من قبل الأب أو الأخ أو الزوج؟
			ماهي آليات أو وسائل التسجيل، هل يعتمد طريقة التسجيل اليدوي أو يتم التسجيل عن طريق منظومة اعلامية؟ وهل هناك عوائق لعملية التسجيل تتمثل في إجادة اللغة أو إجادة القراءة والكتابة ؟

تسجيل الناخبين	إتاحة عملية التسجيل وشموليتها للنساء	شروط التسجيل	هل المعلومات حول التسجيل متاحة للنساء؟ وهل هن على علم بشروط التسجيل والوثائق المستوجبة والآجال؟
			هل أن وثائق التسجيل متاحة وإجراءات استخراجها يسيرة ؟ وهل هي مجانية أم مكلفة؟
			هل أن شروط التسجيل إقصائية، أي مقيدة بالمستوى الثقافي أو التعليمي أو الكفاءة أو الجنس أو بتسوية الوضعية الجبائية أو بدفع الضرائب مثلا؟
		مكاتب التسجيل	هل هناك مكاتب قارة ومكاتب متنقلة للتسجيل وماهو مدى انتشارها خاصة في المناطق الريفية؟
			ماهي مدى سهولة الوصول إلى مكاتب التسجيل بالنسبة للنساء من حيث المسافة؟ وهل تعتبر أماكن التسجيل آمنة بالنسبة للنساء وتوقيت التسجيل ملائما لظروفهن ؟ وهل هناك ترتيبات خاصة لتسجيل النساء على غرار المكاتب المخصصة للنساء أو الطوابير المنفصلة ؟
			كم تبلغ نسبة النساء ضمن أعوان التسجيل؟ وهل تختلف هذه النسبة بين المدن والمناطق الريفية؟
		نسب الإقبال وظاهرة العزوف	هل هناك نساء عبرن عن عدم المشاركة في الانتخابات عبر عزوفهن عن التسجيل؟ وهل يمكن تجميعهن في فئات معينة على غرار السن والفئة الاجتماعية أو المهنية؟ وماهي أسباب العزوف؟
			هل يخلو مسار التسجيل من التخويف والعنف المسلط على النساء؟ وما هو عدد الحالات المسجلة؟
			ماهي نسبة النساء المسجلات مقابل النساء المؤهلات للتصويت؟
			هل يعكس عدد المسجلين من الرجال والنساء تركيبة السكان بوجه عام؟
			ما هو مدى التفاوت بين الجهات أو الدوائر الانتخابية في تسجيل المرأة ؟
			هل يتضمن السجل الانتخابي بيانات الناخبين والناخبات موزعة حسب الجنس والسن وأية تصنيفات أخرى كالجهة أو الفئة الاجتماعية أو المهنية؟

الترشح

هي العملية التي تؤثر بصفة أساسية ومباشرة في تمثيلية الجنسين في المجالس المنتخبة وفي مواقع القرار السياسي بما تتضمنها من شروط وإجراءات تتداخل في عديد الأحيان مع ممارسات الأحزاب السياسية باعتبارها الشريك الأساسي في هذه المرحلة. لذلك يجب رصد مختلف العناصر المؤثرة في مسألة الترشح من شروط وإجراءات وأطر قانونية وترتيبات عملية من منظور النوع الاجتماعي.

فقد يتم فرض شروط أو متطلبات تبدو أحيانا منطقية ومعقولة ولها مبرراتها التاريخية

والثقافية والاجتماعية، إلا أنها تحمل في طياتها تمييزا من منظور النوع الاجتماعي أو أنها تطبق بطريقة غير عادلة ممّا قد يخلق مجالس تشريعية أو هيئات منتخبة تسيطر عليها نخبة غير تمثيلية.

وقد تطورت التشريعات والنظم الانتخابية في اتجاه وضع آليات للتمييز الإيجابي وتكريس المساواة بين الجنسين خاصة في الأنظمة التي تشهد عزوفا أو ضعفا في المشاركة السياسية للنساء على غرار نظام المقاعد المحجوزة أو نظام الكوتا أو الحصص والتي تختلف آثارها حسب طرق تطبيقها أو صبغتها الإلزامية والعقوبات المفروضة في حالة عدم الالتزام بها في تشكيل القائمات الحزبية.

المحور	المؤشر	العناصر	الأسئلة المعيارية
شروط الترشح	تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في شروط الترشح	الشروط الموضوعية	هل أن شروط الترشح للانتخابات تتيح حق الترشح للجميع دون تمييز؟
			هل هناك شروط تتعلق بالمستوى الثقافي أو التعليمي أو بالانتماء إلى جهة معينة أو إلى فئة مهنية أو اجتماعية معينة؟ أو هل هناك قيود للترشح على أساس الجنس ؟
		الشروط الشكلية	هل أن الوثائق المستوجبة لتقديم الترشح متاحة؟ وهل هي مجانية؟
			هل يشترط الحصول على عدد معين من التوقيعات أو التزكيات للترشح (تزكيات شعبية، تزكيات برلمانية، أو تزكية مجلس جهوي أو بلدي)، وماهو عدد التوقيعات المطلوبة ؟
			هل يشترط دفع كفالة أو ضمان مالي للترشح؟
		نظام الترشح	هل يتم اعتماد نظام الترشح الفردي أو الترشح الجماعي ضمن قائمات؟
			هل يشترط الترشح عن طريق الأحزاب والائتلافات فقط أم تقبل الترشحات المستقلة؟
			هل يعتمد نظام القوائم المفتوحة أو المغلقة؟
		آليات ترشيح النساء	هل من تحفيز لترشيح النساء على غرار إسناد حوافز مالية للأحزاب وقوائم ترشيح النساء، أو تخصيص مساحة إعلامية أكبر للأحزاب التي ترشح النساء؟
			هل يتم اعتماد شروط تفرض ترشيح النساء على غرار نظام الحصص (نظام حصص المرشحين أو نظام المقاعد المحجوزة) أو الكوتا (القانونية أو الطوعية) أو فرض ترتيب معين للمترشحين على غرار اشتراط مبدأ التناصف بين النساء والرجال في القائمات وقاعدة التناوب بينهم؟
			هل هناك عقوبات في حال عدم الالتزام بالحصص المفروضة قانونا أو بالكوتا القانونية أو غيرها؟ وهل يتم الالتزام بتسليطها بشكل عادل؟

إجراءات تسجيل الترشح	عدالة إجراءات تسجيل الترشح وتكريسها لمبدأ المساواة بين الجنسين	تقديم الترشح	هل أن إجراءات الترشح عادلة ومتاحة بالنسبة للمرأة (الوثائق المستوجبة/ التكلفة المالية/ مكان وتوقيت التسجيل للترشح)
			هل يتم تقديم الترشح بصفة شخصية أو هو متاح عن طريق وكيل؟ كم عدد أو نسبة النساء اللاتي قدمن ترشحهن بصفة شخصية؟ وعن طريق وكيل؟ وماهو جنس الوكيل وصفته أو نوع القرابة؟
			هل أن تقديم الترشح يتم مباشرة في مكاتب قبول الترشحات أو هناك إمكانية لتقديم الترشحات عن بعد؟
		ملف الترشح	هل يتمّ اعتماد نفس الإجراءات في التعامل مع ملفات المرشحات والمرشحين دون تمييز؟
			هل تم التقيد بالإجراءات الشكلية لقبول أو تسجيل ملفات الترشحات وتسليم الوصولات للمرشحات والمرشحين على حد السواء؟
		الانتهاكات ضدّ النساء	هل تمّ تسجيل ممارسة ضغوط على بعض المرشحات لعدم تقديم ترشحهن أو سحبه؟
			هل تمّ تسجيل عنف او انتهاكات مسلطة على المرشحات أثناء تسجيل ترشحهن، وماهو عددهن أو نسبتهن وانتماءاتهن ونوعية الدائرة الانتخابية (وسط ريفي أو حضري)؟
		نسب ترشيح النساء	ماهي نسبة النساء المرشحات مقابل نسبة الرجال موزعة حسب الأحزاب والائتلافات وحسب الدوائر الانتخابية؟ وماهو عدد أو نسبة المرشحات المستقلات؟
			هل أن موقع المرشحات على القائمات الانتخابية مناسب وهل تمّ ترشيحهن من الأحزاب أو الائتلافات في دوائر انتخابية توفر لهن حظوظ النجاح؟
			هل تم رفض مطالب مرشحات؟ وهل كانت أسباب الرفض موضوعية أو شكلية؟ وماهو عددهن أو نسبتهن؟ وهل ينتمين إلى قائمات حزبية أو ائتلافية أو مستقلة؟
			ماهي نسبة الترشحات المقبولة والمرفوضة موزعة حسب الجنس وحسب الانتماء إلى الأحزاب والائتلافات وحسب الدوائر الانتخابية؟
		نظام الانسحابات	هل تم تسجيل انسحابات من قبل مرشحات بعد قبول ترشحهن ، وماهي النسبة المسجلة للانسحابات من النساء مقابل الرجال وماهي انتماءاتهن؟
			هل هناك قواعد لنظام الانسحابات؟ وكيف يتم تعويض المنسحبين من المرشحات؟ وهل يتم التعويض من نفس الجنس؟

الحملة الانتخابية

تمثل الحملة الانتخابية الفترة الزمنية التي تسبق الانتخابات والتي يُسمح فيها للمرشحات والمرشحين بالتعريف ببرامجهم الانتخابية والاتصال بالناخبين وفق قواعد تنظيمية تقوم على مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص، وذلك بهدف ضمان حد أدنى من الظروف الملائمة للمنافسة النزيهة بينهم. وتعتبر التدابير المتخذة من قبل السلط المتدخلة في مراقبة الحملة ضرورية لتحقيق النزاهة وتكريس المساواة بين المرشحين من الجنسين.

المحور	المؤشر	العناصر	الأسئلة المعيارية
مبادئ وقواعد الحملات الانتخابية	تكريس قواعد الحملات الانتخابية لمبادئ الحياد والمساواة والإنصاف	الإطار القانوني والترتيبي	هل تضع القوانين أو التراتيب قواعد مضبوطة للحملات الانتخابية؟
			هل تضمن القواعد الموضوعة فرصا عادلة ومنصفة للتنافس بين الجنسين؟ وهل تتيح للنساء التمتع بنفس التسهيلات لممارسة حملاتهم؟
			هل هناك تنصيص على ضوابط تتعلق بمنع التعرض للمرشحات والمرشحين في حرمتهم الجسدية وفي أعراضهم ؟ وهل من تجريم لمثل هذه الانتهاكات؟
		مدونات السلوك	هل تم وضع مدونة سلوك أو ميثاق شرف للأحزاب والائتلافات والمرشحين للانتخابات؟
			هل تكرس مدونات السلوك مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وتمنع اللجوء إلى جميع مظاهر العنف والثلب؟
تمويل الحملات الانتخابية ومراقبتها	إنصاف قواعد تمويل الحملات الانتخابية وطرق توزيعها بين النساء والرجال	نظام التمويل	هل يتمّ إسناد منحة تمويل عمومي للمترشحين والمترشحات؟
			هل يتمّ اعتماد نظام التمويل المسبق أو نظام استرجاع المصاريف في إسناد التمويل العمومي؟
			هل يشترط نظام العتبة في إسناد التمويل العمومي أو إرجاعه؟
		مصادر التمويل	هل يسمح بالتمويل الذاتي للحملة الانتخابية وهل هناك سقف محدد للتمويلات الذاتية؟
			هل تعدّ المنحة العمومية المخصصة لتمويل حملات المرشحات والمرشحين كافية للقيام بأنشطة الحملة الانتخابية؟
			هل هناك قواعد تربط بين إسناد منحة التمويل العمومي واحترام الكوتا في تشكيل القائمات الانتخابية؟

تمويل الحملات الانتخابية ومراقبتها	إنصاف قواعد تمويل الحملات الانتخابية وطرق توزيعها بين النساء والرجال	قواعد صرف التمويل	كيف يتم توزيع منحة التمويل العمومي بالنسبة للقائمات الحزبية والائتلافية بين المرشحات والمرشحين؟وهل هناك قواعد للتوزيع؟ وما هو مدى استفادة النساء المرشحات من الموارد المالية للأحزاب المخصصة للحملات؟
			هل أن القواعد التي تحكم صرف تمويل الحملات والإنفاق في الانتخابات عادلة ومنصفة للمرشحات والمرشحين؟
		الرقابة على التمويل	هل هناك رقابة فعّالة على مصادر تمويل المرشحين والأحزاب وشفافيتها؟
			هل تتم مراقبة طرق صرف تمويل الحملات بصفة متساوية وعادلة لجميع المرشحات والمرشحين؟
أنشطة الحملات الانتخابية والاتصال بالناخبين	مبدأ تكافؤ الفرص في أنشطة الحملات الانتخابية والاتصال بالناخبين	وسائل الاتصال بالناخبين	هل تتمتع المرشحات النساء بنفس الظروف المتاحة للمرشحين الرجال في ممارسة أنشطة الحملة؟
			هل تتاح للمرشحات والمرشحين نفس الفرص على قدم المساواة لحجز الفضاءات للقيام بأنشطتهم الدعائية؟
			هل تتواجد المرشحات في الاجتماعات العمومية والساحات العامة للاتصال بالناخبين، أم هناك وسائل أخرى للاتصال مع الناخبين؟
		حرية الاتصال بالناخبين	هل توجد عوائق أمام المرأة المرشحة في قيامها بحملتها؟ وما هي هذه العوائق؟ هل هي ذاتية أو موضوعية؟
			هل هناك قوانين أو تراتيب تيسّر تفرغ المرشحات والمرشحين للقيام بحملتهم الانتخابية (رخصة مدفوعة الأجر للموظفين مثلا)؟
			هل تتعرض المرشحات النساء لمظاهر العنف الانتخابي أو التحرش، وهل يتم تأمين الحماية اللازمة لهن؟ وكيف يتم التصدي لهذه الممارسات؟
			هل يتم تأمين الاجتماعات العمومية للمرشحات والمرشحين بنفس الكيفية؟
		مهارات الاتصال	هل من برامج لفائدة المرشحات حول دعم مهاراتهن الاتصالية وطرق التواصل مع الناخبين؟
			ما هو مدى خضوع المرشحات لبرامج تكوين من الأحزاب أو المجتمع المدني حول كيفية استهداف الناخبين وصياغة الاستراتيجيات ؟
		البرامج الانتخابية	كيف تتم صياغةالبرامج الانتخابية؟وهل تشارك المرشحات في صياغة البرامج الانتخابية بما يتلاءم مع اهتمامات ناخبيهم؟
			هل أن البرامج الانتخابية تتضمن مسائل تدعم حقوق المرأة أو تدرج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة ؟

التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية	تكريس مبادئ المساواة والإنصاف في التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية	المساواة والتوازن في التغطية الإعلامية	هل الامكانية متاحة للمرشحات والمرشحين للوصول إلى وسائل الاعلام بصورة عادلة؟
			هل هناك إنصاف ومساواة في الوقت المخصص للتغطية الإعلامية للمرشحات والمرشحين في الحملة الانتخابية؟
			هل تحظى المرشحات النساء بنفس الحضور في المنابر الحوارية والبرامج السياسية؟
		رصد التغطية الإعلامية	هل هناك رصد للتغطية الإعلامية المتساوية للحملة من قبل هياكل مختصة، وهل تهتم بالتغطية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي من خلال مراقبة المساواة والإنصاف في تغطية أنشطة المرشحات والمرشحين؟
			هل هناك تجاوزات في الإعلام ضد المرشحات تتعلق بالثلب أو الاستنقاص أو بتكريس الصورة النمطية للمرأة؟ وهل تم ردع هذه التجاوزات ؟

الاقتراع وتجميع النتائج والإعلان عنها

تعتبر عملية الاقتراع أكبر عملية لوجستية في العملية الانتخابية وتستوجب من بعثة المراقبة تأهبا واستعدادات مضاعفة، إذ يتم عادة تدعيمها بعدد إضافي من المراقبين قصيري المدى ليتسنى الانتشار على أوسع نطاق وتغطية أكبر عدد ممكن من الدوائر الانتخابية.

المحور	المؤشر	العناصر	الأسئلة المعيارية
عملية الاقتراع	إتاحة عملية الاقتراع للجنسين	إجراءات الاقتراع	هل تم التعريف بشكل كاف بإجراءات الاقتراع ومواقعه للمرأة؟
			هل تم تبسيط إجراءات الاقتراع بالنسبة للنساء وخاصة للنساء الأميات؟
		مكاتب الاقتراع	مامدى سهولة الوصول لمكاتب الاقتراع ؟
			هل تمّ تخصيص مكاتب اقتراع متنقلة في المناطق النائية؟ وهل هناك مكاتب اقتراع مستقلة للنساء؟ أم يتم العمل بنظام الطوابير المنفصلة؟
			هل أن مواقع مكاتب الاقتراع آمنة بالنسبة للنساء؟ وهل يتمّ تأمين عملية الاقتراع بشكل كاف؟
			هل أن تركيبة أعضاء مكاتب الاقتراع متساوية بين النساء والرجال؟ وماهي نسبة النساء اللاتي يرأسن مكاتب الاقتراع؟

عملية الاقتراع	عدالة إجراءات الاقتراع وشفافيتها من منظور النوع الاجتماعي	إتاحة عملية الاقتراع للجنسين	هل يتم الحرص على سرية الاقتراع؟ وهل تم وضع خلوات تحترم المواصفات لضمان السرية؟
			حرية وسرية الاقتراع: هل يسمح بالتصويت بالوكالة؟ وكم عدد النساء اللاتي صوتن عن طريق وكيل؟
			هل تم تسجيل حالات من التصويت العائلي ؟ وماهو عدد الحالات؟
			الإقبال على الاقتراع: هل هناك نساء عبرن عن عزوفهن عن الاقتراع؟ وهل أن أسباب هذا العزوف تعود إلى أسباب موضوعية أو خاصة؟
			ما مدى تفشي ظاهرة شراء الأصوات؟ وماهي نسبة النساء اللاتي يتم استغلالهن والفئة التي تنتمين إليها؟
			هل هناك مظاهر عنف أو منع من التصويت مسلط على الناخبات أو المرشحات يوم الاقتراع؟ وكيف يتم معالجة ذلك؟
			وثائق إثبات الهوية: هل يشترط للاقتراع الإدلاء بوثائق تثبت الهوية؟ وما هي هذه الوثائق؟ وهل هي متاحة للنساء؟
			هل يشترط للاقتراع الإدلاء ببطاقة ناخب؟ وهل من إجراءات تميزية في توزيع بطاقات الناخب بين الرجال والنساء ؟ وماهي نسبة البطاقات التي لم تسلم للنساء؟
			ورقة الاقتراع: هل يتم اعتماد نظام ورقة الاقتراع الموحدة أو المتعددة؟
			هل تمّ الأخذ بعين اعتبار في تصميم ورقة الاقتراع قدرة الأميين والأميات على التصويت ؟
			مساعدة الناخبين: هل تعطى الأولوية في التصويت للنساء المسنات والحوامل والمصابات بإعاقة ؟
			هل تؤدي الناخبات الأميات واجبهن الانتخابي دون مساعدة؟ وفي حالة المساعدة، كيف يتمّ ذلك وممّن؟
			كيف تتمّ مساعدة الناخبات المصابات بإعاقة؟ وممّن؟
			الشكاوى: هل تسمح اجراءات الاقتراع بتقديم شكاوى من الناخبين يوم الاقتراع؟ وهل تم تقديم الشكاوى لرئيس مكتب الاقتراع من ناخبات؟ وماهو موضوعها وعددها؟
			هل هناك تحفظات في محاضر الاقتراع والفرزمن قبل وكيلات المرشحات أو المرشحين، وهل تمّ اتخاذ إجراءات وتدابير من قبل رئيس مكتب الاقتراع أو الفرز؟
			نسبة المشاركة: هل توجد متابعة لمشاركة المرأة الناخبة في عملية الاقتراع من قبل ممثلي الإدارة الانتخابية؟ وهل من جداول أو استمارات أو أي تقنية أخرى للغرض ؟
			ماهي نسبة مشاركة الناخبات في التصويت؟

عملية الاقتراع	تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في رصد عملية الاقتراع	وكلاء المترشحين	هل يسمح لوكلاء المرشحات والمرشحين أو ممثليهم بمتابعة عملية الاقتراع والفرز دون تعطيل؟ وكم نسبة النساء منهم؟
			هل تم تسجيل تحفظات من وكلاء أو ممثلي المرشحات والمرشحين من النساء؟ وماهو موضوع التحفظات؟
		الملاحظون	هل هناك تواجد لبعثات المراقبة المحلية في مكاتب الاقتراع؟ وماهي نسبة النساء المراقبات؟
			هل هناك حضور لبعثات المراقبة الدولية في مكاتب الاقتراع؟ وماهي نسبة المراقبات؟
عملية فرز النتائج والإعلان عنها	شفافية عملية فرز النتائج والإعلان عنها من منظور النوع الاجتماعي	شفافية عملية تجميع النتائج	هل تتمّ عملية تجميع النتائج والإعلان عنها بشفافة وهل تخضع للمراقبة؟
			هل يسمح بحضور المرشحين/ المرشحات لعملية جمع النتائج والإعلان عنها؟ وماهي نسبة حضور المترشحات؟
			هل تمّ تدوين محاضر لعملية تجميع النتائج؟ وهل تم تعليقها؟
		إسناد المقاعد	هل يتم اعتماد نظام العتبة في احتساب النتائج وإسناد المقاعد؟ وهل كان له تأثير على فوز النساء؟
			كيف يتمّ التعامل مع المرشحات المنسحبات بعد الآجال القانونية؟ هل يتمّ إسناد مقاعدهم إلى المرشح الموالي في الترتيب من نفس الجنس؟

النزاع الانتخابي

يتمثل النزاع الانتخابي في سبل الانتصاف القضائية وشبه القضائية المتاحة للناخبين والمرشحين أثناء العملية الانتخابية وفق إجراءات وآجال خصوصية.

ويُعدّ وجود نظام فعال وناجع لتقديم الطعون والبت فيها ولتوفير فرص متساوية لتقديم الشكاوى بشروط وإجراءات ميسرة للجنسين، بمثابة الضمانة الأساسية لنزاهة الانتخابات ولقبول نتائجها.

وباعتبار أن النزاع الانتخابي يمتد على مراحل متفرقة من العملية الانتخابية، فضلا عن أن نزاع النتائج قد يمتد في بعض الأنظمة لمدة أسبوعين أو أكثر بعد يوم الاقتراع خاصة في ظل الأنظمة التي تكرس مبدأ التقاضي على درجتين، فإن متابعته تكون بالأساس من مشمولات فريق الخبراء التابع لبعثة المراقبة وخاصة منهم ذوي التكوين القانوني.

المحور	المؤشر	العناصر	الأسئلة المعيارية
الضمانات المتعلقة بالنزاع الانتخابي	مدى توفر فرص وضمانات متساوية للانتصاف للقضاء	مبادئ النزاع الانتخابي وضماناته	هل تطبق على النزاع الانتخابي نفس الضمانات المتعلقة بالعدالة بصفة عامة على غرار مبدأ المواجهة وضمان حقوق الدفاع؟
			هل أن التقاضي في متناول النساء والرجال من حيث الكلفة وقرب المحاكم من المتقاضين وسهولة الوصول إليها؟
			هل يتم معاملة النساء على قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل التقاضي؟
			هل يقوم النزاع الانتخابي على مبدأ التقاضي على درجتين أم أن الاحكام الابتدائية تكون نهائية وباتة ولا مجال لمراجعتها؟
			هل تتمتع الإدارة الانتخابية بصلاحية النظر في الشكاوى الانتخابية؟ وهل أن تركيبة الهيئة المختصة بالنظر في الشكاوى تشمل النساء؟ وهل تتم مراجعة قراراتها أمام هيئة قضائية؟
		نجاعة النزاع الانتخابي	هل يتم الحرص على تطبيق الأحكام القضائية من قبل الإدارة الانتخابية دون تمييز؟
			هل يحوز نظام النزاع الانتخابي على ثقة المتقاضين من النساء والرجال؟
إجراءات النزاع الانتخابي	مدى إتاحة إجراءات النزاع الانتخابي للمرأة	الآجال	هل يتضمن القانون أو التراتيب إجراءات النزاع الانتخابي وآجاله ؟ وهل يتم الإعلام بشكل كاف بآجال الطعون الانتخابية وإجراءاتها بالنسبة للنساء؟
			هل يستغرق النزاع الانتخابي آجال مطولة؟ أم أن البت يكون وفق جدول زمني مضبوط؟
		الإقبال على الانتصاف أمام القضاء	ماهي نسبة لجوء الناخبات والمرشحات للقضاء مقابل نسبة الرجال؟
			هل يتمّ البتّ في الطعون دون تمييز بين الجنسين، وماهي نسبة رفض الطعون المقدمة من الناخبات والمرشحات مقابل نسبة الرجال؟ وما هي أسباب الرفض؟

المراجـــع

A framework for developing internal gender policies for electoral management bodies
Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu
International IDE, 2016

Promoting women's candidacies: An overview of electoral systems, political parties and campaign financing
(Global Affairs Canada (GAC
ParlAmerica, 2016

Processus électoraux inclusifs: Un guide à l'usage des organismes de gestion électorale pour la promotion de l'égalité des sexes et de la participation des femmes
Julie Ballington - Gabrielle Bardall - Sonia Palmieri - Kate Sullivan
ONU femmes - UNDP, 2015

International obligations for elections- Guidelines for legal frameworks
Martina Garbuglia- Ron Gould
International IDEA, 2014

Atlas of Electoral Gender Quotas
- Contributors: Drude Dahlerup- Zeina Hilal -Nana Kalandadze
Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu
Inter-Parliamentary Union (IPU)
Stockholm University
International IDEA , 2013

أطلس أنظمة الحصص الانتخابية على أساس النوع الاجتماعي

Election Coverage from a Gender Perspective: a Media Monitoring manual
Beatriz Llanos - Juana Nina
International IDEA, 2011

Designing for Equality Best-fit, medium-fit and non-favorable combinations of electoral systems and gender quotas

Stina Larserud - Rita Taphorn

International IDEA, 2007

التصميم من أجل المساواة- النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة

4

صياغة التقرير والتوصيات

الجـــزء الرابع
صياغة التقرير والتوصيات

تمثل صياغة التقرير النهائي والتوصيات المرحلة الختامية والمخرج الأساسي لعملية المراقبة، حيث تفضي إلى تقييم للعملية الانتخابية وتحليل موضوعي للمعطيات التي تم تجميعها. ولئن كانت صياغة التقرير والتوصيات هي المرحلة النهائية، إلا أنه يتمّ الشروع في الإعداد لصياغة التقرير بالتوازي مع إنجاز كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. ومن الضروري أن يشرف على الصياغة فريق الخبراء الأساسيين الذين قاموا برصد السياق العام للانتخابات، أو يتم تكليف فريق صياغة تحت إشراف هؤلاء الخبراء أو الخبير المختص في النوع الاجتماعي عند الاقتضاء.

وتستوجب عملية صياغة تقرير المراقبة الإلمام بمسألتين: منهجية تجميع المعطيات والبيانات وتبويبها وتحليلها ، ومنهجية صياغة التقرير النهائي والتوصيات والتي تكتسي بعض الخصوصية بالنسبة لتقارير المراقبة من منظور النوع الاجتماعي.

القسم الأوّل : منهجية تجميع المعطيات وتحليلها

يتمّ الشروع في تجميع المعطيات وتحليلها انطلاقا من التقارير اليومية أو الدورية للمراقبين الميدانيين، والبيانات المضمنة في استمارات المراقبة.

ولتيسير عملية تجميع المعطيات وتحليلها، يُقترح الاعتماد على ملء جداول تأليفية مبوّبة حسب مراحل العملية الانتخابية ومتضمنة لمختلف المؤشرات والعناصر التي تمّ تحديدها في الجزء الثالث من هذا الدليل وفق المنهجية التالية:

تضمين نتائج متابعة المؤشرات والأسئلة المعيارية من خلال تجميع الأجوبة الواردة في التقارير الدورية واستمارات المراقبين الميدانيين،

القيام بالتحليل الكمي لبعض المعطيات إما من خلال النسب والإحصائيات التي يتم الحصول عليها من المصادر الموثوقة أو من خلال احتساب نسبة تحقق الأجوبة والبيانات المجمعة من جملة الدوائر ومكاتب الاقتراع التي تمت مراقبتها،

إخضاع بعض العناصر والمعطيات إلى تحليل نوعي من قبل فريق الخبراء عند صياغة التقرير والتوصيات،

تبويب جميع الأجوبة والمعطيات وفق مبادئ الانتخابات الديمقراطية (الشمولية/ الشفافية/ التنافسية/ المساءلة) التي تمّ التطرق إليها في الجزء التمهيدي، وذلك لتيسير عملية التقييم وصياغة التقرير النهائي والتوصيات.

المجال 1 : الإدارة الانتخابية

المؤشر1 : المساواة بين الجنسين في عضوية هيئات الإدارة الانتخابية أو مجالسها أو مفوضياتها

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة		نعم	لا	التحليل الكمي [1]	التحليل النوعي [2]
شروط العضوية	شروط العضوية في هيئة الإدارة الانتخابية أو مجلسها أو مفوضيتها	محدّدة				يتمّ تقييم مدى إلزامية شروط العضوية حسب مرتبة النصّ القانوني الذي ينظمها.
		في: الدستور/ القانون/ التراتيب/ مصدر آخر				
	مدّة العضوية	محددة			مدة العضوية: 3 / 5 / 6 سنوات	
		في: الدستور/ القانون/ التراتيب/ مصدر آخر				
	عدد الدورات المسموح بها للأعضاء	محدد			عدد الدورات المسموح بها : 1/ 2/ 3	
		في: الدستور/ القانون/ التراتيب/ مصدر آخر				
	طريقة التعيين أو الانتخاب معلومة					يتم تقييم صيغ الإعلان للترشح للعضوية وما إذا كانت تنشر على نطاق واسع وبكيفية متاحة للجنسين لفتح باب الترشح للعضوية.
	الأعضاء معينون					تحليل طريقة التعيين أو الانتخاب وتأثيرها على حضور المرأة في عضوية هيئة الإدارة الانتخابية أو مجلسها.
	الأعضاء منتخبون					

[1] يهتم التحليل النوعي بالإجابة عن الأسئلة المعيارية بـ «نعم» و «لا» وتحديد عددها عند الاقتضاء من جملة مراكز أو مكاتب الاقتراع التي تمت ملاحظتها على ضوء ما يرد في استمارات الملاحظين، كما يتمّ تقديم معطيات كمية إضافية كلما أمكن ذلك.
[2] يتولّى فريق الخبراء التحليل النوعي للمعطيات المجمعة ، وقد تمّ تضمين أمثلة عن التحليل النوعي لبعض المعطيات، علما أن جميع المعطيات الكمية يمكن أن تخضع إلى تحليل نوعي حسب السياق الذي تدور فيه الانتخابات.

شروط العضوية	الجهة المسؤولة عن التعيين أو الانتخاب: السلطة التنفيذية/ البرلمان/ جهة أخرى			في صورة التعيين المشترك بين عدة جهات: نصيب أو نسبة كل جهة من التعيين (عضوان لكل جهة/ 3 أعضاء، 4 أعضاء....).	تحليل طريقة التعيين أو الانتخاب وتأثيرها على حضور المرأة في عضوية هيئة الإدارة الانتخابية أو مجلسها.
	تخصيص كوتا أو نسبة للمرأة في عضوية هيئة الإدارة الانتخابية أو مجلسها			-الكوتا المرصودة للمرأة (20، 30، 50 بالمائة) -عدد أو نسبة النساء المترشحات لآخر تجديد في عضوية هيئة الإدارة الانتخابية أو مجلسها (10، 20، 30 بالمائة) -العدد الحالي أو نسبة النساء في عضوية هيئة الإدارة الانتخابية أو مجلسها (10، 20، 30 بالمائة)	تحليل دور آليات الترشيح المعتمدة (الكوتا مثلا) في تحقيق تمثيلية مناسبة للمرأة.
توزيع الصلاحيات	المرأة تشغل خطة هامة داخل مجلس الهيئة: خطة رئيس/ خطة نائب رئيس/ خطة أخرى				تحليل نوعية هذه الخطة إن وجدت ومدى تأثيرها على سير أعمال المجلس
	تمثيل الهيئة من قبل العضوات في الندوات والملتقيات والجلسات مع شركاء العملية الانتخابية			النسبة التقديرية لحضور العضوات (20، 30، 50 بالمائة)	تحليل نوعية حضور المرأة في الملتقيات وفي الإعلام والبرامج الحوارية وقدراتها الاتصالية.
	ظهور العضوات في الإعلام وفي البرامج الحوارية			النسبة التقديرية لحضور العضوات (20، 30، 50 بالمائة)	
	طريقة اتخاذ القرارات	جماعية عن طريق التصويت			تحليل دور النساء في اتخاذ القرارات داخل هيئات الإدارة الانتخابية ومجالات وحدود تدخلهن.
		فردية بيد الرئيس أو نائبه			

المجال 1 : الإدارة الانتخابية

المؤشر2 : تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في سياسة التوظيف والتأهيل في هياكل الجهاز التنفيذي

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
الانتداب والتوظيف	اعتماد منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التشغيلية				تحليل هذه السياسات والبرامج ومدى توفقها في إدماج منظور النوع الاجتماعي.
	اعتماد صيغة للإعلان عن الوظائف تحفّز النساء على المنافسة				تحليل الآليات والصيغ المعتمدة للتحفيز ومدى توفقها في تشجيع النساء على الترشح والتقدم للوظائف.
	وضع تدابير لتوفير فرص متساوية للجنسين أو كوتا للمرأة في المناصب القيادية داخل الجهاز التنفيذي			الكوتا المرصودة للمرأة عند الاقتضاء (20، 30، 50 بالمائة)	التطرق إلى مدى التقيد بهذه التدابير أو هذه الكوتا ودورها في وصول النساء إلى المراكز القيادية.
	وجود المرأة في المسؤوليات والمناصب القيادية في الجهاز التنفيذي			عدد أو نسبة النساء في المناصب العليا والمسؤوليات القيادية عند الاقتضاء (10، 20، 30 بالمائة)	تحليل هذه المسؤوليات والمناصب وتقييم حضور المرأة ونجاعة الدور التي تقوم به.
	وجود النساء في الوظائف الوقتية مركزيا وجهويا			عدد أو نسبة النساء في الوظائف الوقتية (10، 20، 30 بالمائة)	
نظام التأهيل والتدرج الوظيفي	تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في إسناد المنح والامتيازات والترقيات				تحليل المعايير المعتمدة في إسناد المنح والامتيازات من منظور النوع الاجتماعي.
	تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في تعميم برامج التكوين				تقييم مدى تشريك المرأة في برامج التكوين وملاءمة هذه البرامج من حيث المكان والزمان لظروفها واحتياجاتها.
	تخصيص برامج تكوين لتعميم منظور النوع الاجتماعي				تحليل هذه البرامج وتقييمها.

المؤشر3: إدماج منظور النوع الاجتماعي في طرق تسيير الإدارة الانتخابية وبرامجها وسياساتها

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
البرامج والسياسات	وجود سياسة لإدماج منظور النوع الاجتماعي ضمن المخطط الاستراتيجي أو برنامج العمل السنوي				مظاهرها ضمن المخطط الاستراتيجي وأهم مكوناتها
	وجود تقييم داخلي لمستوى إدماج منظور النوع الاجتماعي على المستوى الإداري والتنظيمي				تحليل مدى نجاعة وجدية التقييم الداخلي ومدى تأثيره على مراجعة السياسات والإجراءات.
	توفر بيانات موزعة حسب الجنس والسن				تحليل البيانات المتوفرة من منظور النوع الاجتماعي.
	تخصيص جهاز أو قسم أو منسق متخصص في تنفيذ ومتابعة سياسة منظور النوع الاجتماعي				تحليل مدى نجاعة هذا القسم أو المنسق ومدى إلزامية قراراته وأعمال المتابعة التي يقوم بها داخل الإدارة الانتخابية.
	وضع استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين في العملية الانتخابية وخاصة بالنسبة للتسجيل والاقتراع				تحليل محتوى هذه الاستراتيجية ومدى نجاعتها بالرجوع إلى النتائج المحققة.
	وجود علاقات شراكة مع أطراف خارجية لإدماج منظور النوع الاجتماعي في أنشطة الانتخابات			-عدد الشركاء -عدد الأنشطة المنجزة -عدد المنتفعين بها	قد توجد علاقات مع جمعيات مختصة في النوع الاجتماعي أو تعمل في مجال دعم حقوق المرأة أو منظمات دولية تعنى بهذا الجانب، فيتجه تحليلها وتقييم مدى نجاعتها.
طرق التسيير	تكريس مبدأ المساءلة في التسيير الداخلي للإدارة الانتخابية				تحليل الوسائل والآليات المتاحة ومدى نجاعتها في تحقيق مساءلة ناجعة وفعالة.
	إتاحة آليات المساءلة وإنصافها لكلا الجنسين				

المجال 2 : التوعية الانتخابية وإعلام الناخبين

المؤشر: إدماج منظور النوع الاجتماعي في برامج التوعية وإعلام الناخبين

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
برامج التوعية الانتخابية الموجهة للمرأة	اعتماد برامج توعية وتثقيف انتخابي وإعلام الناخبين			-عدد البرامج المعتمدة -عدد المنتفعين بها .	تقييم مدى ملاءمة هذه البرامج للمرأة.
	اعتماد برامج توعية موجهة خصيصا للمرأة			-عدد البرامج المعتمدة وموضوعها -عدد المنتفعات وفئات النساء المعنية.	تحليل محتوى المحامل (الكتب الارشادية) ومدى تلاؤمها مع خصوصيات مختلف فئات النساء.
	اعتماد برامج توعية وتحفيز على المشاركة في الانتخابات لفائدة المرأة من قبل الأحزاب والجمعيات			-عدد البرامج المعتمدة وموضوعها -عدد الأحزاب والجمعيات المعنية -عدد النساء المنتفعات وفئاتهن	تحليل البرامج المعتمدة والآليات المعتمدة ونتائجها.
	متابعة الإدارة الانتخابية وتأطيرها لبرامج التوعية المعتمدة من قبل الأحزاب والجمعيات لفائدة المرأة			-عدد الأحزاب والجمعيات المعنية -عدد الاجتماعات -عدد المحامل (الكتب الارشادية) والوثائق الموزعة	تقييم طرق المتابعة وكيفية التأطير والمشاركة في تحديد الاحتياجات ومضامين البرامج والفئات المستهدفة.
	العمل على توفير إحصائيات حول النساء المستهدفات مصنفة حسب الفئة الاجتماعية والسن والتوزيع الجغرافي			-عدد النساء المستهدفات عموما من برامج التوعية الانتخابية -فئات النساء المستهدفات: حسب السن/ الفئة الاجتماعية/ التوزيع الجغرافي	يمكن التعمق في تحليل هذه الإحصائيات والنقص أو التفاوت المسجل في بعضها.

وسائل البرامج التوعوية ومضامينها	اعتماد وسائل متنوعة في عملية توعية الناخبين				تحليل الوسائل المعتمدة في عملية التوعية الانتخابية والمحاكاة وتقييم مدى ملاءمتها ونجاعتها.
	القيام بمحاكاة عملية التسجيل والاقتراع لفائدة النساء			-عدد النساء المنتفعات بعملية المحاكاة	
	وجود فرق ميدانية للتوعية موجهة للمرأة			-عدد فرق التوعية الميدانية -تركيبة الفرق: نسبة النساء في فرق التوعية -التوزيع الجغرافي لفرق التوعية والمناطق المستهدفة (الحقول/ المعامل/ المناطق الريفية)	تقييم عمل هذه الفرق وطرق عملها ونتائجه.
	ملاءمة المحامل (الكتب الارشادية) التوعية مع خصوصيات المرأة				تحليل نوعية المحامل ومضامينها ومدى ملاءمتها للفئات المستهدفة.
	تصميم البرامج المخصصة للنساء بشراكة مع خبراء أو جهات متخصصة				
	الاعتماد في صياغة البرامج والاستراتيجيات على معطيات إحصائية ودراسات ميدانية.				

المجال 3 : تسجيل الناخبين

المؤشر: إتاحة وشمولية عملية التسجيل للمرأة

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
نظام التسجيل المعتمد	اعتماد نظام التسجيل الآلي			في صورة اعتماد النظامين معا: عدد المسجلين والمسجلات وفق كل نظام[3].	التعمق في تأثير النظام المعتمد (الآلي أو الإرادي) على تحقيق تمثيلية مناسبة للمرأة في السجل الانتخابي وتطابق المعطيات الواردة في السجل مع الواقع.
	اعتماد نظام التسجيل الإرادي				
	اعتماد نظام التسجيل الإجباري				تحليل مدى نجاعة هذا النظام ومدى فاعلية الإجراءات الزجرية، في صورة وجودها، في تحقيق تمثيلية مناسبة للجنسين في السجل الانتخابي.
	وجود إجراءات زجرية				
	اعتماد نظام التسجيل الاختياري				تحليل مدى نجاعة هذا النظام ومدى فاعلية الإجراءات التحفيزية، في صورة وجودها، في تحقيق تمثيلية مناسبة للجنسين في السجل الانتخابي.
	وجود إجراءات تحفيزية				
	اعتماد نظام التسجيل لفائدة الغير			- عدد النساء المسجلات لفائدة الغير -عدد عمليات التسجيل عن طريق: الزوج/ الأب/ الأخ	التطرق إلى إيجابيات أو سلبيات هذا النظام من منظور مساهمته في الرفع من عدد المسجلات.
	اعتماد التسجيل اليدوي			في صورة اعتماد الآليتين معا، عدد المسجلين والمسجلات وفق كل نظام.	تقييم مدى نجاعة الطريقتين في التسجيل والإيجابيات والنقائص.
	اعتماد التسجيل عن طريق منظومة إعلامية				
	وجود عوائق لعملية التسجيل تتعلق بإجادة اللغة أو القراءة والكتابة			عدد الحالات المسجلة	تحليل هذه العوائق وتأثيرها على نسبة النساء المسجلات.

[3] تم اعتماد النظامين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي سنة 2011، ثم تمّ التراجع عن خيار التسجيل الآلي في عند صياغة القانون الانتخابي لسنة 2014 والاكتفاء بنظام التسجيل الإرادي.

شروط التسجيل	المعلومات المتعلقة بالتسجيل عموما متاحة للمرأة				تحليل الآليات والوسائل المعتمدة من الإدارة الانتخابية للتعريف بالمعلومات المتعلقة بالتسجيل وخاصة للنساء.
	النساء على علم بشروط التسجيل والوثائق المستوجبة والآجال				
	الوثائق المستوجبة للتسجيل متاحة ومجانية وإجراءات استخراجها ميسرة				تحليل مدى إتاحة هذه الوثائق بالنسبة لجميع فئات النساء.
	شروط التسجيل إقصائية (مقيّدة بالمستوى الثقافي/ المستوى التعليمي/ الكفاءة/ الجنس/ تسوية الوضعية الجبائية)				تقييم مدى تأثير مثل هذه الشروط في حال وجودها على المرأة بصفة خاصة (الربط مثلا بين شرط المستوى التعليمي ونسبة الأميين من النساء).
مكاتب التسجيل	تخصيص مكاتب قارة ومكاتب متنقلة للتسجيل		-عدد المكاتب القارة وتوزيعها الجغرافي -عدد المكاتب المتنقلة ومدى انتشارها في المناطق الريفية والنائية		تقييم مدى مساهمة المكاتب القارة أو المتنقلة في تسجيل النساء.
	مكاتب التسجيل قريبة وسهلة الوصول بالنسبة للنساء				تحليل تأثير هذه المعطيات على نسبة تسجيل النساء.
	مواقع مكاتب التسجيل آمنة بالنسبة للنساء				
	توقيت التسجيل ملائم للنساء				
	وضع ترتيبات خاصة لتسجيل النساء (مكاتب مخصصة للنساء/ طوابير مخصصة للنساء)		عدد مكاتب التسجيل التي طبقت الترتيبات المخصصة للنساء/ توزيعها الجغرافي		تقييم دور هذه المكاتب أو الطوابير الخاصة في تيسير تسجيل النساء.

المجال 3 : تسجيل الناخبين

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
نسبة الإقبال وظاهرة العزوف	وجود ظاهرة عزوف عن التسجيل لدى النساء			تصنيفهن حسب: السن/ الفئة الاجتماعية/ الفئة المهنية	تحليل أسباب العزوف إن توفرت من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
	أسباب العزوف (ذاتية/ موضوعية)				
	مسار التسجيل مشوب بالتخويف والعنف ضدّ النساء			عدد الحالات المسجلة.	تحليل حالات التخويف أو العنف المسجلة وأسبابها ومصادرها.
	نسبة المسجلين تعكس تركيبة السكان			-عدد النساء المسجلات/ عدد النساء المؤهلات للتسجيل -نسبة تسجيل النساء حسب الدوائر الانتخابية في المكاتب القارة والمكاتب المتنقلة	تحليل التفاوت أو النقص في تسجيل النساء وأسبابه.
	السجل الانتخابي يتضمّن بيانات الناخبين والناخبات موزعة حسب الجنس والسن أو أية تصنيفات أخرى			عدد الناخبين موزعة حسب الجنس/ الفئة العمرية/ الفئة الاجتماعية أو المهنية عند الاقتضاء	تقييم مدى الحرص على نشر هذه البيانات بصفة دورية.

المجال 4 : تسجيل المترشحين

المؤشر1 : تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في شروط الترشح

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
الشروط الموضوعية	شروط الترشح للانتخابات يسيرة وتتيح الترشح للجميع دون تمييز				تحليل مدى إتاحة هذه الشروط لترشح النساء وما إذا كانت هناك شروط معرقلة أو إقصائية.
	وضع شروط تتعلق بالمستوى الثقافي أو التعليمي أو ذات طابع جهوي أو فئوي أو قيود للترشح على أساس الجنس				تحليل مدى تأثير الشروط المذكورة، كلما توفرت، على قدرة النساء وإقبالهن على الترشح.
الشروط الشكلية	الوثائق المستوجبة لتقديم الترشح متاحة ومجانية				
	اشتراط الحصول على توقيعات أو تزكيات للترشح (تزكيات شعبية/ برلمانية)			عدد التوقيعات أو التزكيات المطلوبة لكل مرشحة ومرشح	
	اشتراط دفع كفالة أو ضمان مالي للترشح			قيمة الضمان المالي المشترط لكل مرشحة ومرشح	
نظام الترشح	اعتماد نظام الترشح الفردي				تحليل مدى تأثير نظام الترشح المعتمد على تحقيق تمثلية أكبر للمرأة مع تحليل الخيارات المعتمدة (القائمة المغلقة أو المفتوحة، ترشح الأحزاب والائتلافات والقائمات المستقلة...).
	اعتماد نظام الترشح على القائمات				
	اعتماد نظام القائمات المفتوحة				
	اعتماد نظام القائمات المغلقة			العدد المشترط من المرشحين في كل قائمة (حسب الدوائر)	
	اعتماد نظام الترشحات عن طريق الأحزاب والائتلافات فقط				
	قبول الترشحات المستقلة بالإضافة للترشح عن طريق الحزب والائتلاف			عدد الترشحات المستقلة والحزبية والائتلافية ونسبة النساء فيها	

المجال 4 : تسجيل المترشحين

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
آليات ترشيح النساء	وضع إجراءات تحفيزية لترشيح النساء (حوافز مالية للأحزاب/ تخصيص مساحة إعلامية أكبر)			-قيمة أو مبلغ الحوافز المالية -نسبة المساحة الإعلامية المسندة	تقييم نجاعة هذه الإجراءات التحفيزية في ترشيح النساء من خلال النسب والإحصائيات المسجلة.
	اعتماد شروط تفرض ترشيح النساء				تحليل هذه الشروط ومدى إلزاميتها وأثرها في ترشيح النساء.
	اعتماد نظام الكوتا أو الحصص			مقدار الكوتا أو الحصة المفروضة المخصصة للنساء	تقييم الآليات المعتمدة لترشيح النساء ومدى نجاعتها في تحقيق تمثيلية مناسبة للجنسين.
	اعتماد مبدأ التناصف في الترشح (العمودي/ الأفقي)				
	فرض ترتيب معين للمرشحين على القائمات الانتخابية (قاعدة التناوب)				
	وضع عقوبات أو إجراءات زجرية في صورة عدم الالتزام بالكوتا أو التناصف				البحث في مدى إلزامية الإجراءات الزجرية ومدى الالتزام بتطبيقها.

المؤشر 2 : عدالة إجراءات تسجيل الترشح وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
تقديم الترشح	إجراءات الترشح عادلة ومتاحة بالنسبة للمرأة (الوثائق المستوجبة/ التكلفة المالية/ مكان وتوقيت التسجيل)				تحليل إجراءات الترشح وتقييم مدى إتاحتها لترشح المرأة.
	اشتراط تقديم الترشحات بصفة شخصية				
	قبول الترشح عن طريق وكيل			-نسبة الترشحات المقدمة بصفة شخصية من النساء -نسبة الترشحات المقدمة عن طريق وكيل (جنس الوكيل/ صفته/ درجة القرابة)	تقييم طرق تقديم الترشح من منظور تيسيرها لترشح النساء.
	إمكانية تقديم الترشحات عن بعد			-نسبة المترشحات عن بعد	

ملف الترشح	اعتماد نفس الإجراءات في التعامل مع ملفات المرشحات والمرشحين				
	التقيد بالإجراءات الشكلية لقبول ملفات الترشح للمرشحين من الجنسين على حد السواء				
الانتهاكات ضد المرأة	ممارسة ضغوط على بعض المرشحات لعدم تقديم ترشحهن أو سحبه		-عدد الحالات المسجلة ونسبتها من جملة المرشحات موزعة حسب الانتماء السياسي والتوزيع الجغرافي		تحليل الضغوط التي تمت ممارستها أو حالات العنف المسجلة من حيث نوعها ومصادرها وكيفية التصدي لها.
	ممارسة عنف وانتهاكات على المرشحات				
نسب ترشيح النساء	تسجيل ترشحات نسائية		-عدد المرشحات ونسبتهن مقابل عدد المرشحين موزعة حسب الانتماء وحسب الدوائر الانتخابية		تقييم نسبة هذه الترشحات وما إذا كانت مناسبة أو غير كافية وأسباب ذلك.
	موقع المرشحات على القائمات الانتخابية وتوزيعهنّ على الدوائر الانتخابية مناسب ويوفر حظوظ النجاح		تقديم معطيات إحصائية حول موقع المرشحات وترتيبهن على القائمات الانتخابية		تحليل العلاقة بين ترتيب المرشحات على القائمات الانتخابية ونسبة المقاعد المتحصل عليها بالنسبة لنظام القائمات
	نسبة الترشحات المقبولة من النساء مرضية		-عدد أو نسبة الترشحات المقبولة موزعة حسب الجنس والانتماء وحسب الدوائر الانتخابية		
	أسباب رفض مطالب ترشح النساء: موضوعية/ شكلية		-عدد حالات الرفض لأسباب موضوعية -عدد حالات الرفض لأسباب شكلية		تحليل أسباب رفض الترشحات النسائية.
نظام الانسحابات	تسجيل حالات انسحاب من قبل مرشحات		-عدد أو نسبة الانسحابات المسجلة من المترشحات موزعة حسب الدوائر والفئة الاجتماعية والانتماء		تحليل حالات الانسحاب وأسبابها وإن كانت شخصية أم موضوعية
	وجود قواعد تنظم تعويض المنسحبين من نفس الجنس				تقييم عملية تعويض المنسحبين ومدى تأثيرها على حضور النساء

المجال 5 : الحملة الانتخابية

المؤشر1 : تكريس قواعد الحملات الانتخابية لمبادئ الحياد والمساواة والإنصاف

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
الإطار القانوني والترتيبي	وجود قواعد قانونية وترتيبية مضبوطة لتنظيم الحملات الانتخابية				تحليل القواعد القانونية والترتيبية المنظمة للحملة للنظر في مدى تكريسها لمبادئ توفر ظروف التنافس العادل بين الجنسين.
	القواعد القانونية تضمن فرصا عادلة ومنصفة للتنافس لكلا الجنسين وتوفر للنساء تسهيلات لممارسة حملاتهم				
	وجود ضوابط تتعلق بمنع وتجريم التعرض للمترشحين والمترشحات في حرمتهم الجسدية وفي أعراضهم				
مدونات السلوك	وضع مدونة سلوك أو ميثاق شرف للأحزاب			عدد أو نسبة الأحزاب أو الائتلافات التي أمضت مدونة السلوك أو ميثاق الشرف	
	مدونات السلوك تتضمّن تكريسا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وتمنع اللجوء إلى العنف والثلب				تقييم مدى إلزامية هذه النصوص ومدى نجاعتها في فرض احترام مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحات والمرشحين.

المؤشر2 : إنصاف قواعد تمويل الحملات الانتخابية وطرق توزيعها

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
نظام التمويل	اعتماد نظام التمويل العمومي للحملات الانتخابية				تحليل مدى تأثير نظام التمويل المعتمد على ترشح النساء وعلى قدرتهن على القيام بحملاتهن
	اعتماد نظام التمويل المسبق في التمويل العمومي				
	اعتماد نظام استرجاع المصاريف في التمويل العمومي				
	اشتراط نظام العتبة في إسناد التمويل العمومي أو إرجاعه			العتبة المشترطة: عدد معيّن من المقاعد، نسبة من الأصوات.	

مصادر التمويل	تحديد سقف للتمويلات الذاتية				
	قيمة التمويل العمومي مناسبة لكلا الجنسين للقيام بالحملة الانتخابية				
	وجود قواعد تربط بين إسناد التمويل العمومي واحترام نظام الكوتا المخصصة للنساء في الترشح			نسبة التمويل المقتطعة في صورة عدم احترام الكوتا (30، 50، 100 بالمائة.)	تقييم مدى تأثير هذا الإجراء في ترشيح النساء.
قواعد صرف التمويل	وجود قواعد قانونية أو ترتيبية لتوزيع التمويل العمومي بين المرشحات والمرشحين على القائمات الحزبية والائتلافية			-نسبة استفادة المرشحات من التمويل العمومي مقابل المرشحين من الرجال	تقييم مدى إلزامية هذه القواعد إن وجدت ومدى احترامها من قبل الأحزاب والائتلافات.
	قواعد صرف التمويل المعتمدة في الأحزاب والائتلافات عادلة ومنصفة لكلا الجنسين			نسبة أو عدد الأحزاب التي تلتزم بقواعد صرف عادلة للتمويل	تحليل قواعد صرف التمويل من منظور المساواة بين المرشحين والمرشحات المعتمدة من قبل الأحزاب
الرقابة على التمويل	وجود رقابة فعالة على مصادر تمويل المترشحين والأحزاب				
	وجود رقابة عادلة لصرف تمويل الحملات للمرشحات والمرشحين			عدد أو نسبة المرشحات اللاتي مورست عليهن رقابة مقابل المرشحين من الرجال وعدد المخالفين من الجنسين.	

المؤشر3 : تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في أنشطة الحملات الانتخابية والاتصال بالناخبين

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
وسائل الاتصال بالناخبين	إتاحة نفس الظروف للمرشحين والمرشحات لممارسة أنشطة الحملة الانتخابية				تحليل الآليات المعتمدة وتقييم مدى تمتع المرأة والرجل على حد سواء بنفس الفرص والتسهيلات للاتصال بالناخبين وممارسة حملاتهم.
	إتاحة نفس الفرص للمرشحين والمرشحات لحجز الفضاءات للقيام بأنشطة حملاتهم الانتخابية				
	وجود المرشحين والمرشحات في الاجتماعات العمومية والساحات العامة للاتصال بالناخبين				

المجال 5: الحملة الانتخابية

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة		نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
حرية الاتصال بالناخبين	وجود عوائق أمام المرأة المترشحة لممارسة حملتها الانتخابية	موضوعية				تحليل العوائق المحتملة وأسبابها وسبل معالجتها.
		ذاتية				
	وضع قوانين أو تراتيب تيسّر تفرغ المرشحات والمرشحين للقيام بحملتهم				-عدد المرشحات والمرشحين المنتفعين بهذه الإجراءات	
	تعرض المرشحات لمظاهر العنف الانتخابي أو التحرش				- نسبة الانتهاكات المسجلة ضد المرشحات خلال الحملة	تحليل حالات العنف أو التحرش وأسبابها وطرق معالجتها.
	تأمين الحماية المناسبة للمرشحات ضد الانتهاكات والعنف الانتخابي					
مهارات الاتصال	وجود برامج لفائدة المرشحات حول دعم مهاراتهن الاتصالية وطرق التواصل مع الناخبين				- عدد البرامج المخصصة - عدد الأحزاب أو المنظمات التي وضعت مثل هذه البرامج	تحليل محتوى هذه البرامج ومدى مساهمتها في تحقيق المهارات الاتصالية للمرشحات
	خضوع المرشحات لبرامج تكوين من الأحزاب أو من المجتمع المدني حول كيفية صياغة الاستراتيجيات واستهداف الناخبين					
البرامج الانتخابية	مشاركة المرأة في وضع وصياغة البرامج الانتخابية				نسبة البرامج أو البنود التي شاركت في وضعها المرأة	تحليل هذه البنود ومدى تكريسها لحقوق المرأة ومعالجتها لمشاغلها.
	البرامج الانتخابية تتضمّن دعما لحقوق المرأة وتدمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة				-نسبة البنود المتعلقة بحقوق المرأة في البرامج الانتخابية	

المؤشر4 : تكريس مبادئ المساواة والإنصاف في التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
المساواة والتوازن في التغطية الإعلامية	إتاحة الفرص للمرشحين والمرشحات للوصول إلى وسائل الإعلام بصورة عادلة				تحليل صورة المرأة المترشحة في الإعلام ومدى الإنصاف والمساواة في التغطية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي.
	احترام مبادئ الإنصاف والمساواة في التغطية الإعلامية للمرشحات والمرشحين من حيث الوقت المخصص وجودة المضمون				
	الحضور العادل في البرامج السياسية والمنابر الحوارية للمرشحات والمرشحين			نسبة المساحة المخصصة في البرامج السياسية والمنابر الحوارية للمرشحات والمرشحين	
رصد التغطية الإعلامية	وجود هياكل مختصة لرصد التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية			-نسبة المساحة المخصصة للتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية للمرشحات والمرشحين	تقييم طرق عمل هذه الهياكل ومدى توفقها والتزامها بالقيام بالمراقبة من منظور النوع الاجتماعي.
	قيام الهياكل المختصة برصد التغطية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي				
	وجود تجاوزات في الإعلام ضدّ المرشحات أو تكريس الصورة النمطية للمرأة			-عدد أو نسبة الحالات المسجلة	تحليل مدى نجاعة الرقابة على وسائل الإعلام ونوعية التجاوزات المرصودة ومدى تكريس الإعلام للصورة النمطية للجنسين.
	القيام بمتابعة التجاوزات والانتهاكات وفرض العقوبات المناسبة			-عدد أو نسبة الإجراءات المتخذة ضدّ وسائل الإعلام أو المرشحين المخالفين	

المجال 6 : الاقتراع وتجميع النتائج والإعلان عنها

المؤشر1 : إتاحة عملية الاقتراع للمرأة

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
إجراءات الاقتراع	تمّ التعريف بإجراءات الاقتراع ومواقعه بشكل كاف للنساء			عدد المحامل/ عدد الومضات الإشهارية (الاعلانات التلفزيونية) / عدد عمليات المحاكاة	تقييم نجاعة الإجراءات المتخذة ومساهمتها في تبسيط إجراءات الاقتراع والتعريف بها للنساء.
	تمّ تبسيط إجراءات الاقتراع للنساء وخاصة النساء الأميات				
مكاتب الاقتراع	مكاتب الاقتراع سهلة الوصول			معدل المسافة الفاصلة بين الناخبين ومكاتب الاقتراع	
	تمّ تخصيص مكاتب اقتراع متنقلة			عدد مكاتب الاقتراع المتنقلة عدد المقترعين والمقترعات في هذه المكاتب	تقييم مدى جدوى هذه الآلية ومساهمتها في تقريب الاقتراع من النساء.
	تخصيص مكاتب اقتراع خاصة بالنساء/ طوابير منفصلة			عدد مكاتب الاقتراع الخاصة بالنساء/ عدد مكاتب الاقتراع التي تعمل بنظام الطوابير المنفصلة وتوزيعها الجغرافي	تقييم نسبة الإقبال على المكاتب أو الطوابير الخاصة ومدى مساهمتها في تشجيع النساء على الاقتراع.
	مواقع مكاتب الاقتراع آمنة ويتم تأمين عملية الاقتراع بشكل كاف				تقييم عملية تأمين مكاتب الاقتراع خاصة في المناطق النائية وربطها بنسبة إقبال النساء على الاقتراع
	تركيبة مكاتب الاقتراع تضمن المساواة بين الجنسين			-نسبة النساء في عضوية مكاتب الاقتراع مقابل الرجال -نسبة المكاتب التي تترأسها نساء مقابل المكاتب التي يترأسها رجال	

حرية وسرية الاقتراع	سرية الاقتراع مضمونة من خلال وضع خلوات تحترم مواصفات ضمان السرية			-عدد المكاتب التي لم يتم فيها تركيز خلوات -عدد الحالات المسجلة لانتهاك مبدأ سرية الاقتراع		تحليل الحالات التي تم فيها انتهاك سرية الاقتراع (إن أمكن) وهل تعلقت بالنساء أو الرجال
	التصويت بالوكالة مسموح به قانونا أو متاح			-عدد الحالات المسجلة للتصويت بالوكالة وعدد أو نسبة الحالات المتعلقة بالنساء -تصنيف حالات التصويت بالوكالة لفائدة النساء (الوكيل: الأخ/ الزوج/ الأب)		تحليل تأثير مثل هذه الطرق على حرية اقتراع النساء والتعبير عن إرادتهن في التصويت.
	وجود ظاهرة التصويت العائلي			عدد الحالات المسجلة		
الإقبال على الاقتراع	وجود حالات عزوف عن الاقتراع من قبل النساء	أسباب موضوعية		عدد الحالات المسجلة		تحليل الأسباب الموضوعية والذاتية المؤدية للعزوف وسبل معالجتها.
		أسباب ذاتية				
	وجود ظاهرة شراء الأصوات			عدد الحالات المسجلة ونسبة النساء اللاتي تم استغلالهن والفئة المنتمين إليها		تحليل ظاهرة شراء الأصوات إن وجدت وحالات العنف المسجلة يوم الاقتراع وتأثير ذلك على تصويت النساء.
	تسجيل مظاهر عنف انتخابي ومنع من التصويت يوم الاقتراع مسلط على الناخبات			عدد حالات العنف المسجلة يوم الاقتراع ونسبة الحالات المسجلة ضد الناخبات		

المؤشر2: عدالة إجراءات الاقتراع وشفافيتها من منظور النوع الاجتماعي

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
وثائق إثبات الهوية	اشتراط وثائق لإثبات الهوية متاحة للنساء			عدد الوثائق المشترطة للاقتراع	تقييم مدى قدرة النساء على الحصول على وثائق إثبات الهوية خاصة في المناطق الريفية وبالنسبة لبعض الفئات من النساء
	عملية توزيع بطاقات الناخب تتم دون تمييز			نسبة بطاقات الناخب الموزعة لفائدة الناخبين والناخبات عند الاقتضاء	تقييم الوسائل والآليات المعتمدة لتمكين النساء من بطاقة الناخب في صورة اعتمادها.

المجال 6 : الاقتراع وتجميع النتائج والإعلان عنها

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
ورقة الاقتراع	اعتماد ورقة الاقتراع الموحدة				تحليل تأثير تصميم ورقة الاقتراع على إقبال الناخابات الأميات على الاقتراع .
	اعتماد ورقة الاقتراع المتعددة				
	تصميم ورقة الاقتراع يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأميين والأميات على التصويت			الإحصائيات المتعلقة بالأميين ونسبة الناخبات الأميات عند الاقتضاء	
مساعدة الناخبين	إعطاء الأولوية في التصويت للنساء الحوامل والمسنات والمصابات بإعاقة			عدد أو نسبة مكاتب الاقتراع التي لم تطبق قاعدة الأولوية	تحليل جميع الإجراءات التي تم اتخاذها ومدى انتفاع الناخبات بها لتيسير عملية الاقتراع
	تتم مساعدة الناخبات المصابات بإعاقة على التصويت			عدد الحالات المسجلة والجهة التي تؤمن المساعدة (ناخبون/ أقارب/ أعضاء مكاتب الاقتراع)	
	تتم مساعدة الناخبات الأميات على التصويت			عدد الحالات المسجلة والجهة التي تؤمن المساعدة (ناخبون/ أقارب/ أعضاء مكاتب الاقتراع)	
الشكاوى	تقديم شكاوى لرئيس مكتب الاقتراع من النساء (ناخبات مرشحات/ وكيلات مرشحين أو مرشحات)			عدد أو نسبة الشكاوى المقدمة من النساء مقابل الرجال	تحليل مضمون الشكاوى المقدمة من النساء إن وجدت، وطبيعة الإخلالات المثارة ومدى نجاعة التدابير التي تم اتخاذها.
	اتخاذ رئيس مكتب الاقتراع باتخاذ إجراءات وتدابير			عدد أو نسبة الشكاوى التي تمّ اتخاذ إجراءات بشأنها (الشكاوى المقدمة من النساء مقابل تلك المقدمة من الرجال)	
نسبة المشاركة	تتم متابعة مشاركة النساء الناخبات في عملية الاقتراع			عدد ونسبة الناخبات المشاركات في التصويت مقابل عدد ونسبة الرجال موزعة حسب الفئة العمرية	تقييم نسبة مشاركة النساء في الاقتراع مقارنة بنسبة النساء المسجلات عموما.
	يتمّ استعمال تقنيات معينة للمتابعة (جداول متابعة/ استمارات)				

المؤشر3 : تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في رصد عملية الاقتراع

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
وكلاء المرشحين	تتم متابعة عملية الاقتراع والفرز من قبل وكلاء المرشحين من الجنسين			عدد ونسبة وكلاء المرشحين من النساء مصنفين حسب الانتماء الحزبي والفئات العمرية	تقييم التحفظات التي تم تقديمها من قبل الوكلاء من النساء وما إذا تم اتخاذ إجراءات بشأنها
	.تتم متابعة عملية الاقتراع والفرز من قبل الوكلاء دون تعطيل			عدد حالات المنع أو التعطيل المسجلة عند الاقتضاء، ونسبة الحالات المتعلقة بالنساء	
	تمّ تسجيل تحفظات من وكلاء المرشحات أو المرشحين حول سير عملية الاقتراع والفرز			عدد ونسبة التحفظات المسجلة من الوكلاء النساء	
المراقبون	تتم متابعة عملية الاقتراع والفرز من قبل المراقبين المحليين دون تعطيل			عدد المراقبين المحليين وعدد ونسبة المراقبات منهم	تقييم النسبة المسجلة للمراقبين من النساء وتحليل أسباب النقص المسجل في نسبة النساء عند الاقتضاء.
	تتم متابعة عملية الاقتراع والفرز من قبل المراقبين الدوليين دون تعطيل			عدد المراقبين الدوليين وعدد ونسبة المراقبات منهم	

المؤشر4 : شفافية عملية فرز النتائج والإعلان عنها من منظور النوع الاجتماعي

شفافية عملية جمع النتائج	تتم عملية فرز النتائج بشفافية وتخضع للمراقبة				
	يتم السماح للمرشحات والمرشحين بحضور عملية فرز النتائج			عدد أو نسبة المرشحات اللتي تابعن عملية جمع النتائج	
	يتم تعمير محاضر عملية الفرز وتعليقها مع محاضر عملية الاقتراع			عدد أو نسبة المكاتب التي لم تعلق محاضر عملية الاقتراع والفرز	تقييم مدى تقيد المكاتب بإجراءات التعليق والقواعد والإجراءات الموضوعة (مصنفة إلى مكاتب يترأسها الرجال و مكاتب يترأسها النساء).
إسناد المقاعد	اعتماد نظام العتبة في احتساب النتائج وإسناد المقاعد			عدد الفائزات ونسبتهن مقابل عدد الفائزين	تقييم مدى تأثير هذه الآليات على نسبة النساء الفائزات وعددهن في المجالس المنتخبة.
	يتمّ إسناد مقاعد المنسحبين للمرشح الموالي في الترتيب من نفس الجنس			حالات الانسحابات المسجلة من النساء وكيفية التعويض	

المجال 7 : النزاع الانتخابي

المؤشر1 : مدى توفر فرص وضمانات متساوية للانتصاف أمام القضاء

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
مبادئ النزاع الانتخابي وضماناته	يتم في النزاع الانتخابي تطبيق نفس الضمانات المتعلقة بالعدالة (مبدأ المواجهة/ ضمان حقوق الدفاع...)				تحليل مدى قرب مرفق العدالة من المتقاضين من الجنسين وتقييم كيفية معاملة الجنسين ، وتحليل الممارسات التمييزية أو الإقصائية إن وجدت.
	التقاضي في متناول النساء والرجال من حيث الكلفة وقرب المحاكم من المتقاضين وتيسير الإجراءات				
	تتم معاملة المتقاضين على قدم المساواة بين النساء والرجال				
	يتم تكريس مبدأ التقاضي على درجتين في النزاع الانتخابي				تدقيق تركيبة الهيئة المختصة بالنظر في الشكاوى وما توفره من ضمانات للناخبات والمرشحات وكيفية مراجعة قراراتها أمام الهيئات القضائية الأخرى.
	تتمتع الإدارة الانتخابية بصلاحية النظر في الشكاوى الانتخابية				يتم التطرق إلى الهياكل المكلفة بالنظر في الشكاوى وتركيبتها (هل تحتوي على نساء) وطرق عملها وإجراءاتها والضمانات التي تمنحها.
جدوى النزاع الانتخابي	يتم تطبيق الأحكام القضائية من قبل الإدارة الانتخابية دون تمييز			عدد الأحكام الصادرة في مادة النزاع الانتخابي موزعة حسب الموضوع (التسجيل/ الترشحات/ النتائج) وحسب الجنس.	
	يحوز القضاء على ثقة المتقاضين من الجنسين وقبولهم بالأحكام القضائية				

المؤشر2 : مدى إتاحة إجراءات النزاع الانتخابي للمرأة

العناصر	الملاحظات/النقائص المسجلة	نعم	لا	التحليل الكمي	التحليل النوعي
الآجال	إجراءات النزاع الانتخابي وآجاله مضمنة بالقانون والتراتيب				تقييم مدى حرص الإدارة الانتخابية على التعريف بإجراءات النزاع الانتخابي وآجاله بالنسبة لجميع الناخبين والمرشحين من الجنسين.
	إجراءات النزاع الانتخابي وآجاله معلومة من الناخبات والمرشحات				
	لا يستغرق النزاع الانتخابي آجالا مطولة ويتم البت وفق جدول زمني مضبوط				
الإقبال على الانتصاف أمام القضاء	يتم اللجوء إلى القضاء من الجنسين			عدد ونسبة القضايا المقدمة من النساء مقابل القضايا المقدمة من الرجال	
	يتم البت في القضايا دون تمييز بين الجنسين			عدد أو نسبة القضايا المرفوضة للنساء مقابل الرجال وتوزيعها حسب أسباب الرفض (شكلية أو موضوعية)	تقييم أسباب رفض النزاعات من حيث الشكل أو الأصل من منظور النوع الاجتماعي.

القسم الثاني : منهجية صياغة التقرير النهائي والتوصيات

يتضمّن التقرير النهائي استنتاجات البعثة حول سير العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي في مختلف مراحلها. كما تضمّنه البعثة توصياتها التي تؤسسها على تحليل موضوعي ومعمق للمعطيات التي تمّ تجميعها وللقواعد والممارسات التي تم رصدها من خلال الربط بينها وبين معايير الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي.

ويعتمد التقرير بالأساس على العناصر التالية:

- نتائج أعمال الرصد الأولية للسياق العام الذي تدور فيه الانتخابات والتي تمثل المرجعية في تقييم الممارسات وتكييفها واستخلاص نتائجها وصياغة التوصيات،
- عرض المعطيات المضمنة بالجداول حول مختلف العناصر والمؤشرات بصيغة تأليفية،
- التحليل الكمي للمعطيات المضمنة بالجداول التأليفية ونسب تحققها من جملة مكاتب الاقتراع المغطاة من قبل المراقبين الميدانيين ومختلف الإحصائيات التي تمّ تجميعها من المصادر الموثوقة،
- التحليل النوعي للممارسات والمعطيات الواردة في الجداول التأليفية والذي يتولّى القيام به فريق الخبراء أو فريق الصياغة على ضوء جميع العناصر المذكورة أعلاه.

1. منهجية التقرير

إن الهدف من التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي هو إعطاء فكرة مفصلة ومدعمة حول مستوى مشاركة المرأة والرجل في المسار الانتخابي، ويتعيّن الأخذ بالاعتبار العناصر التالية في منهجية التقرير:

- ☐ اعتماد الأسلوب الوصفي في عرض القواعد والمعطيات التي تحكم مشاركة المرأة والرجل في المسار الانتخابي بشكل محايد وغير متحيّز، من ذلك استعراض عناصر الإطار القانوني والترتيبي التي تؤثر في موضوع المشاركة السياسية للجنسين في الانتخابات ومدى تطورها، وإعطاء بسطة حول السياق العام الذي تدور فيه العملية الانتخابية وتقديم المعطيات الإحصائية حول حضور المرأة في العملية الانتخابية.
- ☐ اعتماد الأسلوب التحليلي الموضوعي في تكييف الممارسات والأعمال التي تمّ رصدها

بالاعتماد على تحليل نوعي مدعّم بإحصائيات ومعطيات كمية موثوقة، ويجدر حسن الربط بين المعطيات الكمية والسياق السياسي والاجتماعي والثقافي، والأخذ بعين الاعتبار مدى التطور الذي تشهده المنظومة القانونية والممارسات المرتبطة بالانتخابات، إذ يختلف تقييم النسب والممارسات من نظام لآخر ومن سياق لآخر.

☐ توخي الشمولية في التقرير من خلال التطرق إلى مختلف جوانب العملية الانتخابية التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على مشاركة الجنسين في الانتخابات وإبراز مدى تأثير ذلك على تكريس معايير الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي،

☐ الحرص على إثراء التقرير بجداول ورسوم بيانية تمثل حصيلة المعطيات الكمية والإحصائية يعدّها مختصّون بهدف تفسير نتائج المراقبة وتحديد الاتجاهات التي تحكم العملية الانتخابية بشكل علمي.

2. عناصر التقرير

قد تختلف طريقة التخطيط أو التقسيم المعتمدة في التقرير، لكن يجب أن يتضمّن في جميع الحالات العناصر الأساسية التي من شأنها أن تسهم في إكسائه الصبغة الموضوعية، وحتّى يكون مرجعا متكاملا وموثوقا لمشاركة الجنسين في الانتخابات. ويجب أن يتضمّن التقرير بالخصوص العناصر الأساسية التالية:

☐ التعريف ببعثة المراقبة:

ويشمل التعريف بأهدافها ومختلف المعطيات المتعلقة بها، كالجهة المشرفة على عملية المراقبة، وتركيبة فريق المراقبة واختصاصاته وعدد المراقبين، ومنهجية العمل وعدد الدوائر الانتخابية ومكاتب الاقتراع والدوائر التي تمت ملاحظتها.

☐ تقديم السياق العام للانتخابات:

ويتضمّن ملخصا حول نتائج أعمال الرّصد الأولية التي يقوم بها خبراء البعثة أو المراقبون طويلو الأمد[4] حول:

■ المعطيات المتعلقة بالسياق السياسي والاجتماعي والثقافي: الوضع السياسي العام الذي تندرج فيه الانتخابات، أهم مقومات النظام السياسي، مدى انخراط المرأة في النظام الحزبي ومكانتها في الأحزاب السياسية، مدى انخراط المرأة في النظام الجمعياتي، مدى تلاؤم السياق

[4] انظر العناصر التي تمّ تحليلها في الجزء الثاني من الدليل.

السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي مع تكريس المشاركة السياسية للمرأة.

- الإطار القانوني والالتزامات الدولية: مدى انخراط الدولة في المعاهدات الدولية الضامنة لحقوق المرأة، مدى تكريس الدستور والتشريع لمسألة المساواة بين الجنسين ومدى نجاعة الآليات المعتمدة لتفعيلها.
- أهم القواعد التي تحكم النظام الانتخابي ومدى مساهمته في تحقيق تمثيلية مناسبة للمرأة من خلال الآليات المعتمدة،
- لمحة عن الانتخابات السابقة من منظور النوع الاجتماعي وأهم الإحصائيات المتعلقة بها والتوصيات المنبثقة عن بعثات المراقبة في الغرض.
- تقديم معطيات حول نوع الانتخابات المزمع تغطيتها وحجم الدوائر الانتخابية وعددها والجهة أو الجهات المسؤولة عن تنظيم الانتخابات وعدد الأحزاب السياسية وأهم المعطيات الأولية المتعلقة بهذه الانتخابات .

☐ سير العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي:

يمثل سير العملية الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي جسم التقرير باعتباره يتضمن نتائج مراقبة مختلف مراحل العملية الانتخابية وتقييما للقواعد والممارسات على ضوء المؤشرات التي تمّ تحديدها وتحليلا لمدى تأثيرها على تحقيق مبادئ الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي.

ويتضمن هذا الجزء من التقرير في قسمه الأول تقييما لعمل الجهاز أو الأجهزة المكلفة بإدارة الانتخابات، ويتمّ خلاله استعراض أهم المعطيات التي تمّ تجميعها حول الإدارة الانتخابية من منظور النوع الاجتماعي، ومختلف الإجراءات التي تمّ اتخاذها ، ويمكن الاستئناس في هذا الإطار بالمؤشرات والعناصر الواردة في الجداول التأليفية.

ويُقترح في القسم الثاني من هذا الجزء اعتماد الترتيب الزمني لمراحل العملية الانتخابية كما وردت في الجداول التأليفية (التوعية، تسجيل الناخبين، الترشحات، الاقتراع والفرز، تجميع النتائج والإعلان عنها، النزاع الانتخابي). ويتمّ في كل مرحلة استعراض حصيلة المعطيات المضمنة في الجداول التأليفية حسب المؤشرات والعناصر المعنية، مع إبراز ما تحققه هذه النتائج في اتجاه تكريس معايير الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي.

3. منهجية صياغة التوصيات

تعتمد التوصيات بالأساس على نتائج التحليل النوعي التي يقوم به خبراء البعثة، لكنها لا تقتصر على ترجمة النقائص التي تمّ رصدها إلى تدابير وإجراءات لتلافيها، بل لا بدّ كذلك من إبراز مواطن القوة والفرص المتاحة التي يجب العمل على دعمها وتطويرها ومزيد استغلالها لدعم المشاركة السياسية للمرأة في المسارات الانتخابية الموالية.

ويمكن عرض التوصيات المتعلقة بإدماج منظور النوع الاجتماعي في المسار الانتخابي وفق منهجيتين:

المنهجية الأولى

وهي المنهجية المعمول بها عادة في تقارير مراقبة الانتخابات بشكل عام والتي يتم وفقها تبويب التوصيات حسب الجهة المستهدفة على غرار الإدارة الانتخابية، السلطة التشريعية، الحكومة، الأحزاب، المجتمع المدني، الهيئات القضائية، الهيئات المختصة في الإعلام والاتصال عند الاقتضاء... وقد تبرز جهات أخرى مستهدفة بالتوصيات باختلاف المتدخلين في العملية الانتخابية حسب السياق أو النظام القانوني الذي يحكم تنظيم الانتخابات . ومن مزايا هذه المنهجية الوضوح، حيث يتمّ توجيه التوصيات بشكل مباشر إلى المعنيين بها ممّا يمكّن من تحديد المسؤوليات وييسّر متابعتها وتقييم مدى الاستجابة لها في الانتخابات الموالية. كما يمكن تبويب التوصيات ضمن كل محور حسب العناصر أو المؤشرات التي تمّ تحديدها في الجداول التأليفية أو وفق مبادئ الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي.

المنهجية الثانية

تعتمد هذه المنهجية تبويبا وفق مبادئ الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي والتي تمثل في حدّ ذاتها مقياسا لنجاح أو فشل القائمين على العملية الانتخابية في تحقيق مشاركة عادلة للجنسين في الانتخابات. ومن مزايا هذه المنهجية أنها تربط بين المعايير والممارسات، أي بين المبادئ التي تقوم عليها الانتخابات الديمقراطية من منظور النوع الاجتماعي وبين ما تمّ تحقيقه من إيجابيات وما يجب تلافيه من نقائص. ويمكن تقسيم كل محور وفق مراحل العملية الانتخابية (التوعية، التسجيل، الترشح، الحملة الانتخابية، الاقتراع والفرز وجمع النتائج، النزاع الانتخابي) بالإضافة إلى تخصيص محور للإدارة الانتخابية. كما أن تقسيم التوصيات التابعة لكل مبدأ على حدة وفق الجهة المعنية بها يمكن أن يكسب هذا المنهجية الوضوح اللازم ويمثّل عنصر التقاء مع المنهجية الأولى.

الشمولية

تهدف التوصيات إلى تحقيق إدماجية أكبر للمرأة في الانتخابات وفي تمكين النساء بجميع فئاتهم من المشاركة في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة ومراقبة وعاملة بالإدارة الانتخابية.

أمثلة[5]

الإدارة الانتخابية:

- العمل على إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التشغيلية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص في التدرج والتأهيل وفي تعميم برامج التكوين في الجهاز الإداري.
- اعتماد برامج توعية مكثفة وملائمة للنساء (الريفيات/ الأميات) ومتابعة وتأطير برامج التوعية التي يؤمنها الأحزاب والمجتمع المدني وتكثيف حملات إعلام الناخبين حول موعد وإجراءات الاقتراع مع ملاءمتها مع احتياجات المرأة.
- إدراج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في برامج التكوين الموجهة للعاملين بالإدارة الانتخابية وللأعوان الوقتيين (خاصة أعوان التسجيل وأعوان مكاتب الاقتراع).
- وضع الإجراءات والتدابير الكفيلة بمعالجة التمثيل غير العادل للجنسين في سجل الناخبين ومزيد تبسيط إجراءات التسجيل والتعريف بها وتقريب عملية التسجيل من الناخبات عبر تخصيص فرق متنقلة نسائية للتسجيل في الدوائر الريفية.
- الحرص على التعريف بالقواعد والآليات المتعلقة بترشيح المرأة وتطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بها والحرص على متابعة ظاهرة العنف ضد النساء في الحملات الانتخابية ومعالجتها.
- حسن اختيار مواقع مكاتب الاقتراع من حيث ملاءمتها لظروف المرأة وتأمينها مع تخصيص مكاتب أو طوابير أو خلوات خاصة للنساء عند الاقتضاء.

المجتمع المدني:

- إدماج منظور النوع الاجتماعي في برامج العمل والأنشطة الموجهة للانتخابات وإشراك المرأة في تصميم البرامج وتنفيذها.
- العمل على صياغة وتنفيذ برامج توعية مدنية لفائدة النساء بجميع فئاتهم لتحفيزهم على المشاركة في الانتخابات كناخبات وعضوات بمكاتب الاقتراع ومرشحات ومراقبات.
- تصميم حملات مكثفة موجهة للمرأة الريفية والأمية للتحفيز على الاقتراع مع تفسير وتبسيط إجراءات الاقتراع.

[5] تمثل التوصيات الواردة في المثال التطبيقي مجرد عناصر أو محاور يتجه تدقيقها وتدعيمها بإجراءات وتدابير عملية وفق السياق الذي تدور فيه الانتخابات والنظام المعتمد.

الشفافية

ترمي التوصيات إلى تقديم مقترحات حول اتخاذ التدابير والآليات الكفيلة بتحقيق شفافية أكبر للانتخابات لدعم الثقة في الانتخابات وتحفيز المرأة على الانخراط في العملية الانتخابية.

أمثلة

الإدارة الانتخابية:

- الحرص على ضمان حرية وسرية الاقتراع لكلا الجنسين من خلال توفير الظروف الملائمة من إجراءات شفافة وخلوات موافقة للمعايير الدولية.
- العمل على القضاء على ظاهرة التصويت بالوكالة والتصويت العائلي ووضع إجراءات تيسّر اقتراع النساء.
- الحرص على ضمان حق المراقبين وممثلي المرشحين من الجنسين في متابعة عملية الاقتراع والفرز وجمع النتائج دون تمييز أو تضييق.

الأحزاب السياسية:

- دعم شفافية مصادر التمويل من خلال نشر الأحزاب لقوائمهم المالية وتقديم المعطيات المحينة حول مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية.
- التبنّي الطوعي لقواعد التوزيع العادل للتمويل بين المترشحين والمترشحات وفي أنشطة الحزب وبرامجه الموجهة للجنسين.

التنافسية

تهدف التوصيات إلى تقديم مقترحات للإصلاح التشريعي بهدف دعم التنافسية من منظور النوع الاجتماعي وتحفيز المرأة على المشاركة في المسار الانتخابي.

أمثلة

السلطة التشريعية:

- مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالحقوق والحريات في اتجاه القضاء على التمييز ضدّ المرأة في النظام القانوني والانخراط في المعاهدات والاتفاقيات الضامنة لحقوق المرأة.
- مراجعة القانون الانتخابي في جزئه المتعلق بنظام الترشح في اتجاه تبني إحدى آليات الترشيح الضامنة لحقيق تمثيلية أعدل للجنسين (اعتماد نظام الكوتا أو الحصص/ اعتماد مبدأ التناصف وقاعدة التناوب في تقديم القائمات الانتخابية).
- إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في القواعد المنظمة للتمويل العمومي (على غرار الحرمان من نسبة من التمويل العمومي في صورة عدم احترام قواعد ترشيح النساء).

الهيئات التعديلية للإعلام:

- الحرص على تحقيق توازن أكبر للتغطية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي ومعالجة المعاملة التمييزية وغير المتكافئة للنساء المرشحات في الإعلام.
- الحرص على عدم تكريس الصورة النمطية للجنسين في وسائل الإعلام وتقديم تغطية إعلامية تتلاءم مع منظور النوع الاجتماعي.
- احترام مبادئ الإنصاف والمساواة في التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية بين المرشحين والمرشحات.
- الحرص على القيام برصد التغطية الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية من منظور النوع الاجتماعي.

المساءلة

ترمي التوصيات إلى مزيد تكريس مبدأ المساءلة في تنظيم العملية الانتخابية لضمان حق المرأة في ممارسة حقها الانتخابي وحقها في الترشح دون تضييق.

أمثلة

الإدارة الانتخابية:

- العمل على دعم مبدأ المساءلة في التسيير الداخلي للإدارة الانتخابية ومزيد إتاحة آليات المساءلة للجنسين.
- وضع خطة عمل متكاملة لإدراج منظور النوع الاجتماعي في مخططات الإدارة الانتخابية وبرامج عملها.
- وضع مؤشرات داخلية للتقييم الداخلي لمتابعة تنفيذ الآليات والالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- إدراج مسائل تتعلق بالنوع الاجتماعي في تقييم العملية الانتخابية على غرار الممارسات والإجراءات التي تم اتخاذها ومدى تكريسها للمساواة بين الجنسين والتدابير المزمع اتخاذها في المسارات الموالية.

الأحزاب السياسية:

- تعزيز المساءلة داخل هياكل الأحزاب وقوانينها الداخلية إزاء تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين.
- وضع تدابير ومؤشرات لمتابعة مدى تحقيق سياسة متوازنة من منظور النوع الاجتماعي داخل الحزب.
- توفير القنوات والآليات الضرورية والفعالة داخل الحزب لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها والمطالبة بالمساءلة.

السلطة القضائية:

- تكريس ضمانات المحاكمة العادلة للجنسين وتمكين النساء اللاتي تتعرضن للمضايقة والعنف من الوصول إلى العدالة.
- تيسير إجراءات التقاضي خاصة فيما يتعلق بحق التسجيل والاقتراع و الحرص على تقريب القضاء من المتقاضين من الجنسين في النزاع الانتخابي.

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، هي منظمة دولية حكومية تدعم مؤسسات وعمليات الديمقراطية المستدامة في جميع العالم. وتعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات كمحفز لبناء الديمقراطية عبر توفير موارد للمعارف ومقترحات السياسات، وتدعم الإصلاحات الديمقراطية في إستجابة لطلبات معينة من البلدان. وهي تعمل مع صانعي السياسات والحكومات والمنظمات والوكالات الدولية، إضافة الى المنظمات الإقليمية العاملة في مجال بناء الديمقراطية.

ما هو عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مستويات عالمية وإقليمية وقطرية، ويتركز عملها حول المواطن كقوة دافعة نحو التغيير.

توفر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات المعرفة المقارنة في مجالات عملها الرئيسية: العمليات الانتخابية، بناء الدساتير، المشاركة والتمثيل السياسيين، إضافة إلى علاقة الديمقراطية بالنوع الاجتماعي والتنوع والصراع والأمن.

تقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هذه المعرفة الى الممثلين الوطنيين والمحليين الساعين نحو الإصلاح الديمقراطي، كما أنها تعمل على تيسير الحوار الداعم للتغيير الديمقراطي.

وتهدف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من خلال عملها إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز قدرة الديمقراطية وشرعيتها ومصداقيتها؛
- تعزيز المشاركة الشمولية والتمثيل الخاضع للمساءلة؛
- زيادة فعالية وشرعية التعاون الديمقراطي.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مستوى العالم. ويقع مقرها الرئيسي في ستوكهولم بالسويد. وللمؤسسة مكاتب في أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، وأمريكا اللاتينية ودول بحر الكاريبي.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مراقب دائم في الأمم المتحدة.

<http://www.idea.int>

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International Institute for Democracy and Electoral Assistance
SE - 103 34 Stockholm, Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: www.idea.int

ISBN :
978-91-7671-246-7 (Print)
978-91-7671-247-4 (PDF)